الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مولاي طاهر– سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم علوم سياسية

الحكم الراشد والتنمية
دراسة حالة – الجزائر –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة و تنمية

لجنة المناقشة

د.زيدان جمال..... رئيسا

د.يتيم محمد..... مشرفا ومقررا

أ.عتيق شيخ.....عضوا مناقشا

إعداد الطالبة :

– طالبي صارة

إشراف الأستاذ:

– د. يتيم محمد

السنة الجامعية

1435 -1436 هـ/2014-2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

الشكر لله والحمد له على نعمته هذه كما أقدم شكري العميق إلى الدكتور"يتيم محمد" لما بذل من جهد كبير بإشرافه على مذكرتي.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى كل أساتذتي المشرفين على المناقشة أخص بالذكر الدكتور"زيدان" و الأستاذ"عتيق"، و إلى كل من علّمني وساعدني علميا ومعنويا وهاديا وقدم لي النفع والإرشاد وتوجه لله بالدعاء ليوفقني في عملي هذا.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

من عميق قلبي ... إلى أنوار دربي ...

إلى مكامن حبي ...

إلى أعز الناس الوالدين الكريمين :

أمي الغالية رمز الحنان و التضحية ...

أبي الذي منحني الرعاية و الأمان ...

تعبيرًا عن محبتي العميقة لهما ، و شهادة إعتراف لما بذلاه من جهد

و سهر لحسن رعايتي و تربيتي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي: وليـد ، عبد الكريـم ، مـروة

إلى خطيبي إسماعيل

إلى حبيباتي و من عشت معهم أحلى اللحظات و الذكريات بالجامعة : أمال ، أم الخير ، سميرة ، حليمة

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا و صغيرا أخص بالذكر عائلة طالبي ، عائلة وزاني،عائلة شويح

إلى كل جيراني و جاراتي ...

إلى كل زملائي بالجامعة و طلبة العلوم السياسية ....

إلى كل من علمني حرفا و أنار لي الطريق نحو الهدف المنشود

إلى كل من أحبه بقوة ....

أهدي ثمرة جهدي .....

خطة البحث

المقدمة العامة

إشكالية البحث

فرضيات البحث

حدودالزمانية والمكانية للدراسة

أهمية البحث

أهداف الدراسة

مبررات اختيار الموضوع

الإطار المنهجي للدراسة

المقاربات المستخدمة في الدراسة

الجانب الإيتيمولوجي للدراسة

الدراسات المعرفية السابقة

صعوبات الموضوع

تقسيم الدراسة

الفصل الأول: الحكم الراشد – مقاربة مفاهيمية و نظرية –

مقدمة الفصل الأول.

المبحث الأول: الحكم الراشد – مقاربة مفاهيمية –

المطلب الأول: نشأة و أسباب ظهور الحكم الراشد

المطلب الثاني : ماهية و مفهوم الحكم الراشد

المطلب الثالث: أهم الإشكاليات التي واجهت مفهوم الحكم الراشد

المبحث الثاني: الحكم الراشد – مقاربة نظرية –

المطلب الأول: مكونات الحكم الراشد

المطلب الثاني: آليات تفعيل الحكم الراشد ومؤشرات قياسه

المطلب الثالث: نظريات الحكم الراشد

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: التنمية – مقاربة مفاهيمية و نظرية –

مقدمة الفصل الثاني.

المبحث الأول: التنمية –مقاربة مفاهيمية –

المطلب الأول: ماهية و مفهوم التنمية

المطلب الثاني: علاقة التنمية بالنمو

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالتخلف

المبحث الثاني: التنمية – مقاربة نظرية –

المطلب الأول: نظريات التنمية الكلاسيكية

المطلب الثاني: نظريات التنمية الحديثة

المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية

خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: التنمية و الحكم الراشد في الجزائر- دراسة في الواقع وآليات التطبيق -

مقدمة الفصل الثالث.

المبحث الأول: علاقة الحوكمة بالتنمية

المطلب الأول: علاقة التنمية بالديمقراطية وحقوق الإنسان

المطلب الثاني: علاقة التنمية بالمشاركة–الشفافية–المسائلة

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالأمن ومفهومه

المبحث الثاني: التنمية والحكم الراشد في الجزائر

المطلب الأول: واقع وآليات تحقيق الحكومة في الجزائر

المطلب الثاني: واقع مؤشرات التنمية في الجزائر

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الجزائر

خاتمة الفصل الثالث.

الخاتمة العامة.

قائمةالمصادروالمراجع

المقدمة العامة

شهد العالم منذ أواخر التسعينات تغيرات جوهرية، دفعت كلا من بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة إلى إعادة النظر في فلسفة الحكم والإدارة وضرورة تبني المدخل الإداري في تنفيذ السياسات التنموية العامة المختلفة لتحقيق التنمية بعدما أظهرت عدت دراسات أن النجاح أو الإخفاق في دفع عجلة عملية التنمية بأبعادها المختلفة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى رشادة أسلوب الحكم، خاصة في ظل ظهور دعاوي الهيئات المانحة إلى دول العالم الثالث المتلقية للمنح، مطالبة إياها بإحداث تغيرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم كشرط لتحقيق التنمية.

حيث أصبح الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي، فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقات الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وأن إتباع المقياس الرئيسي للشفافية ، والوضوح تؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد بشكل أفضل، فالهدف الجوهري الذي تسعى الدولة العربية بلوغه هو توفر الإحتياجات الأساسية للمجتمعات، في إطار تنمية شاملة تنعكس آثارها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية على الإستقرار و الرفاهية والرقيّ، وسعيا إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي،(رغم الفجوة الكبيرة بنها وبين الدول المتقدمة) اعتمدت في عملية التنمية على نظم ونظريات مستوردة تابعة ومكملة لإقتصاديات البلدان المتقدمة، وبعد ظهور عجز وفشل هذه السياسات دعت الحاجة للرجوع إلى الذات وضرورة البحث على الأساليب والأنماط التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية.

والجزائر تطرح في السنوات الأخيرة قضية الإصلاحات بشدة وهذا في العديد من المجالات السياسة الاقتصادية، الاجتماعية.. وخاصة إذا ارتبطت بمسألة التنمية الشاملة، فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعية الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأحد بمؤشراتها، إذ تعيش(الجزائر) نظاما ونمطا جديدا في السياسات

والأفكار الاقتصادية، حيث شهدت تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحررية بإعتماد آليات السوق والتوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق، وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها من الاستقلال إلى الوقت الراهن، خاصة بعد فشل نظام التخطيط المركزي في إحداث نمو يتلاءم مع المتغيرات العالمية الجديدة، فلجأت إلى أسلوب الخوصصة بسبب ضعف أداء القطاع العام حيث اضطرت إلى إتخاذ برامج إصلاحية اقتصادية. وقد كانت نتائجها إيجابية من ناحية(إلى حد ما) ومن ناحية أخرى أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وانتشار الفقر.

إشكالية الدراسة:

في إطار محاولة تحليلية لهذا الموضوع تبرز الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم الإلتزام بمبادئ وآليات الحكم الراشد في تحقيق عملية التنمية؟

فرضيات البحث:

وفي إطار معالجة الإشكالية تم إتمام فرضيات الأتية:

- كلما كانت هناك شفافية ومساءلة فعالة في الدولة كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية فعالة.
- تتطلب برامج التنمية ترشيد المناهج الاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسية بصورة تشاركية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- هناك علاقة إرتباطية بين مسار الحكم الراشد وبين إمكانية الوصول إلى تحقيق تنمية إقتصادية في الدول العربية بما فيها الجزائر.
- يعود نقص الأداء التنموي في الجزائر وعدم تحقيق مستويات أحسن من التنمية إلى سوء التسيير الحكومي ونقص التمكين السياسي والاقتصاديوالاجتماعي لكل من القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- للجزائر كل الإمكانيات والمقومات التي تمكنها من تحقيق الأهداف التنمية وتفعيل آليات الحكم الراشد.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

بهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية وتقترب من تشخيص أفضل للواقع، ثم وضع حدود الإشكالية المطروحة مع ضبط الإطار الذي تتم فيه دراسة الموضوع، ولتحقيق ذلك تم إنجاز البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

يتناول البحث في موضوع العلاقة بين آليات الحكم الراشد والتنمية، من حيث افتراض المتغير الأول كمتطلب لتحقيق المتغير الثاني فيتطلب من الباحث الأخذ بعين الإعتبار عدة أبعاد ومناحي في هذه الدراسة والتي تجعل من آليات الحكم الراشد كمتغير مستقل ومن التنمية كمتغير تابع، حيث يتوافق سياق التحليل في هذا البحث من حيث الحيز المكاني دولة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويتراوح مجال الدراسة بين سنتي2007-2015 وسيتم التحدث عن هذه الفترة نظرا لأنها في رأي الباحث ليست مدروسة بشكل كاف من حيث جهود الدولة لتحقيق التنمية وتفعيل الحكم الراشد.

أهمية البحث:

- انطلاقا مما سبق تتضح لنا أهمية هذه الدراسة، من الدور المحوري الذي يلعبه الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعمل على تحقيق التنمية.
- إن مفهوم الحكم الراشد وما ينطوي عليه من تكامل لأدوار الدولة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص يسمح بتحقيق التنمية ذات الكفاءة والإستجابة للمتطلبات المجتمعية، وفق مميزات تعكس الشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل مسؤولية ورسم السياسات وتعزيز دول القانون لتكون الحكمانية أفضل نموذج حكم نحو التنمية.
- يعتبر الفساد بأنواعه من أخطر المعوقات التي لا تزال تعترض طريق التنمية في الجزائر وسببا في تأخرها، الأمر الذي يستدعي إلقاء نظرة حول جهود الدولة التخلص من هذا العائق.

- تكمن أيضا أهمية الموضوع في أنها تكشف عن وجود احترام للعادات في إبداع نمط جديد للتنمية، فالإنطلاق في مجال التنمية يقتضي تناول الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي والاقتصادي وشتى مجالات مع الأخذ بعين الإعتبار تقاليد وخصوصيات المجتمع.

- كما تبرز أهمية الموضوع في كون الجزائر تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة، بتبني جملة من السياسات الإصلاحية ولايتأتي ذلك إلا بالتمكين للحكم الصالح وتحقيق التنمية الفعالة.

أهداف الدراسة:

تنطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن إجمالها في مايلي:

-أهداف علمية:

-محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية وما يحققه ومن مكاسب الدولة وخاصة الاستقرار الاقتصادي والقضاء إلى الفساد.

-البحث عن بدائل إستراتيجية لتفعيل الحكم الراشد يعد مطلبا ضروريا تستدعيه التنمية.

-الوقوف على عدة استنتاجات ووضع التوصيات التي يمكن استخلاصها من خلال هذا البحث.

- أهداف عملية:

- تقدم هذه الدراسة نموذجا سياسيا لإدارة شؤون الدولة لصانعي القرار في الدولة بناء على الآليات التي تمت دراستها.

- معرفة النقائص التي رافقت تنفيذ برامج التنمية لمحاولة اشتراكها مستقبلا.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات إختيار الموضوع في الاعتبارات التالية:

الإعتبارات العلمية الموضوعية:

- العمل على إبراز أهمية مقاربة الحكم الراشد في التنمية و لماله من دور في إرسال الشراكة بين المجتمع المدني، القطاع الخاص و الدولة تحقيقا للتنمية الشاملة.
- حاجة الموضوع مزيد من التفاصيل والبحث.
- تفشي ظاهرة الفساد والفقر في الجزائر.
- أهمية مساهمة الحكم الراشد في ضمان الإستقرار و تحقيق التنمية.

الإعتبارات الذاتية:

- رغبة الباحث في تناول هذا الموضوع ومحاولة التعمق فيه بغية أن تكون الدراسة منطلقا لإسهامات أكاديمية أخرى تساهم في تقديم عدد من التصورات والاقتراحات التي يمكن الإفادة منها.
- التعرف على واقع الحكم الراشد والأداء التنموي بدراسة تجربة الجزائر.
- توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيناها في تخصص العلوم السياسية وتطبيقها على واقع النظام السياسي الجزائري، ومدى قدرته على استخدام الآليات الملائمة لتجسيد الحكم الراشد.
- إضافة إلى كون التنمية تمثل الحجر الأساس في بناء تاريخ للأمم وأداة مهمة.

الإطار المنهجي للدراسة :

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف مراحله تستدعي استخدام المناهج المختلفة، حتى يتسنى لنا بلوغ الأهداف المتوخاة من الدراسة، ومن بين هذه المناهج التي تم استخدامها في الدراسة مايلي:

- **المنهج الوصفي:** فالباحث أثناء دراسة ظاهرة ما فإنه يقوم بالخطوة الأولى، بوصف الظاهرة محل الدراسة ويقوم بجمع المعلومات الدقيقة عنها وتصنيفها ومعالجتها ثم تحليلها والوصول إلى نتائج أو تعليمات عن الظاهرة.

- **المنهج التاريخي:** إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي فلا يمكننا دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها، ويساعد المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة.

- **منهج تحليل المضمون:** يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية القائمة في أي مجتمع في الحاضر والمستقبل.

- **منهج دراسة الحالة:** يتجه هذا المنهج إلى جمع بيانات متعلقة بالوحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وبإستخدام هذا المنهج سنركز على دراسة واقع الدولة الجزائرية في ظل إقتراب الحكم الراشد وذلك في إبراز مساهمته في عملية تحقيق التنمية.

المقاربات المستخدمة في الدراسة:

اعتمدنا في هاته الدراسة على مجموعة من المقاربات وذلك بغرض فهم جوانب الموضوع وتحليلها ومن بينها:

المقاربة السياسية: التي تساعدنا في تحليل وتفسير مختلف الأطر المعلوماتية السياسية وتقريبنا من الواقع المعاش، بالإضافة إلى **المقاربة الاقتصادية** التي من خلالها يتم دراسة المؤشرات الاقتصادية وسهولة تحليلها كما استدعت الدراسة إلى الاعتماد على **المقاربةالاجتماعية** لمعرفة الواقع الاجتماعي وحقيقته داخل الدولة الجزائرية.

المدخل التنموي: برز هذا المدخل ليواجه التغيرات والتحولات التي تواجه الدولة والتي انعكست في مشكلات متعددة من بينها ظاهرة الفساد، الفقر، العنف...وغيرها واستخدام هذا المدخليفيد في الدور الذي يؤديه القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة، من خلال المشاركة الفعالة للدفع بعجلة التنمية ومعالجة المشاكل المذكورة سابقا.

الجانب الإيتيمولوجي للدراسة :

الحكم الراشد: وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعني بآثار التنمية طويلة الأمد .

المساءلة: وتعني تحميل الأفراد مسؤولية أدائهم مع قياس هذا الأداء بأكثر الطرق الموضوعية .

الشفافية: تعني سهولة تدفق المعلومات والمشاركة فيها.

التنمية: هي العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم تشمل جميع المجالات.

المؤشر: هو العنصر الدّال عن قيمة معنية فعدد الصحف المستقلة مثلا يعد من مؤشرات مقياس الديمقراطية.

المقياس: يعبر عن تناسق مجموعة من المؤشرات.

أدبيات الدراسة

إن الضرورة الموضوعية والعلمية والمنهجية تفرض على الباحث في أي مجال أن يحاول التحقيق والتقصي في ماكتب بخصوص موضوع البحث، مقالات، دراسات، كتب ورسالات جامعية...الخ.

فمن خلال قيامي ببحث بسيط في موضوع الدراسة بغية الإطلاع على مضامينه وجدت أنه يسخر بالعديد من الأدبيات بشتى أنواعها ومن بينها:

بالنسبة للدراسات العربية فهي كثيرة ومتعددة، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر وبشيء من الإيجاز نذكر:

*كتاب للدكتور عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية بعنوان"**إتجاهات حديثة في تنمية**" عام2002، تناول في ستة فصول مفهوم التنمية، والتنمية البشرية وأساليبها وسياساتها، ودور الدول والقطاع الخاص في التنمية، إضافة إلى التغيرات الإقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، كما خصص الكاتب أجزاء من الفصول للحالة المصرية.

*مذكرة ماجيستير قدمها"حسين عبدالقادر" بعنوان "**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**" سنة2011-2012 جامعة تلمسان، طرح الباحث فيها مامدى مساهمة الحكم الراشد في النهوض بنظام الإدارة المحلية في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية، متناولا ذلك في ثلاثة فصول.

*رسالة دكتوراه من إعداد الأستاذ سايح بوزيد تحت عنوان: "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدولة العربية حالة الجزائر**" في سنة 2012-2013 عالج فيها نسبة تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال تبني نظام الحكم الراشد وقد تناولنا ضمن ثلاثة أبواب .

*دراسة للأستاذين:"الأخضر عزي، غالم جلطي" بعنوان"**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية**" مقال مجلة الدراسات الإستراتيجية حيث تناول مفهوم الحكم الراشد ودوره في تفعيل التنمية المحلية من خلال عرض خلفية عن فشل السياسات التنموية وخصوصا في العالم الثالث، ثم تطرق إلى إشكالية الدولة والحكم في الجزائر وآليات ترسيخ الديمقراطية بإنشاء التعددية الحزبية، ثم تناول الدور الجديد للدولة في إطار الحكم الراشد هو محاربة الفقر والفساد، وركزت الخاتمة على ضرورة إقامة دولة القانون وتعزيز الحكم الراشد كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية تتمثل خاصة في تقارير البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة والتي تهتم خاصة بالتنمية البشرية وهي بصفة دورية .

صعوبات الموضوع:

إذا كان إختيار الموضوع قد تم بسهولة ويسر، إلا أن هناك صعوبات واجهتني أثناء معالجته، ليس لقلة المراجع(وهي فعلا قليلة بالنسبة للغة العربية)، ولكن لكثرة جوانب الموضوع، حيث أنه وكلما زاد إطلاعي أكثر

كلما إكتشفت جانبا جديدا وهو ماجعلني ألاقي مشقة في التحكم في الموضوع، وجعلني أخلص إلى أنه وخلافا لكل المواضيع التي كلما زاد الإطلاع أكثر كلما كان التحكم أكبر، إلا أن موضوع التنمية والحكم الراشد كلما زاد الإطلاع كلما تم إكتشاف مؤثرات جديدة في الموضوع توسع وتشتت وتصعب معالجته.

تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول(تسبقها مقدمة تتضمن الإطار العام) حيث تم التطرق في **فصلها الأول** إلى الحكم الراشد كمقاربة مفاهيمية في **المبحث الأول** تتناول مجموعة من الجوانب النظرية للمفهوم، كما تطرقنا في **المبحث الثاني** الحكم الراشد كمقاربة نظرية تتضمن مجموعة من الأليات والمؤشرات بالإضافة إلى مكوناته وأهم نظرياته.

أما **الفصل الثاني** فجاء تحت عنوان التنمية مقاربة مفاهيمة ونظرية حيث تضمن هو الآخر في المبحث الأول الإطار النظري للتنمية ومختلف المفاهيم المتعلقة بها أما **المبحث الثاني** تناولنا فيه الإطار النظري للتنمية، يوضح فيه مختلف النظريات التي جاءت في ذات السياق، بالإضافة إلى مراحل تطور مفهوم التنمية.

أما فيما يخص **الفصل الثالث** فخصصناه لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية دراسة حالة الجزائر فكانت في المبحث الأول مجموعة من العلاقات التي تربط بين معايير الحوكمة بالتنمية أما **المبحث الثاني** فقد تناول دراسة حالة الجزائر في الواقع والآليات وتأتي في نهاية الدراسة خاتمة عامة تحتوي على مجموعة من الإستنتاجات، الخلاصات وكذا التوصيات و آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الحكم الراشد

ـ مقاربة مفاهيمية ونظرية ـ

مقدمة:

تزامنت الفترة الأخيرة من القرن العشرين، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، بتصاعد موجة المطالبة بالديمقراطية في مختلف دول العالم، وارتبط ذلك بظهور أنماط حكم وفلسفات تسيير دعت إليها المنظمات الدولية، بهدف التقليص من مستويات الفقر ودفع جهود التنمية لتحقيق أهداف تكون أكثر اهتماما بالإنسان.

إن تزايد متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية، في ظل ظروف فشل السياسات العامة الفردية المتجاهلة لحقوق المواطنين خاصة في الدول النامية أذكى شعورا بضرورة المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ هذه السياسات، وكان من أبرز المفاهيم الصادرة في هذا الشأن مفهوم الحكم الراشد، الذي يعتبر حاليا مطلب هذه الدول والمنظمات من جهة ومطلب المواطنين والمجتمع المدني من جهة أخرى.

ولهذا سوف نتناول بالعرض والتحليل لمفهوم الحكم الراشد في إطاره العام، حيث ندرسه في المبحث الأول كمقاربة مفاهيمية تتضمن النشأة والأسباب التي أدت إلى ظهوره في المطلب الأول، أما المطلب الثاني يتضمن ماهية و مفهوم الحكم الراشد و في المطلب الثالث الإشكاليات التي واجهته.

أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى الحكم الراشد كمقاربة نظرية تتضمن مكوناته في المطلب الأول، وآليات تفعيل ومؤشرات قياسه في المطلب الثاني، وكذا النظريات التي جاءت في ذات الشأن في المطلب الثالث.

المبحث الأول: الحكم الراشد – مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: نشأة و أسباب ظهور الحكم الراشد

الفرع الأول: نشأة الحكم الراشد

يعود أصل كلمة " gouvernance" في اللغة الفرنسية إلى القرن 13 كمرادف لمصطلح الحكومة بمعنى أسلوب و فن الحكم، أو أسلوب إدارة شؤون الدولة « La manière de piloter les affaires de l'état »، ثم في سنة 1478 استخدم المصطلح للتعيين الإداري و القانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية . تجدر الإشارة هنا إلى أن ظهور الدولة الحديثة و التصورات المفاهيمية حول السلطة التي صاحبت ذلك ابتداءً من القرن الرابع عشر،أدى بالتدريج إلى مفهوم الحكومة عن الحكم، فأفكار ميكيافيلي حول الدولة و تصورات جون بودان حول السيادة المطلقة فأدت إلى طرح مفهوم الدولة المحتكرة بشكل كامل ، و ممارسة هذه السلطة على سكان مستوطنين في رقعة جغرافية محددة.[1]

ليستعمل في نطاق واسع معبر عن تكاليف التسيير سنة 1679، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.[2]

و في اللغة الإنجليزية، يجد لفظ "governance" أصوله بداية في علم الإقتصاد مع مدخل القرن العشرين، عندما استعمل للدلالة على إدارة المؤسسة "corporate governance" كتقنية تسيير خاصة هادفة إلى التوفيق بين مصالح المالكين و مصالح المديرين في نظام متوازن من السلطة و الرقابة، خاصة مع ظهور المؤسسات الضخمة و الفصل بن الملكية و الإدارة، هذا الفصل كثيرا ما أدى إلى صراعات بين الجانبين على مختلف الأصعدة.

---

[1] رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا – دراسة حالة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات والمؤشرات قياس نوعية الحكم، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص 121.

[2] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، ط 1، عمان، دار أيله، 2012، ص ص.106،107.

أما مصدر المفهوم في حقل العلوم السياسية، فيعود إلى المصطلح الإنجليزي "governability" الذي استعمل في نهاية السبعينات كأداة للتسيير الاجتماعي و السياسي و أدخل في تقرير اللجنة الثلاثية (ماي 1975)، التي تناولت موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات "governability ofdemocracies" الذي طبق في أوربا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. و ضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية و الحفاظ على الحقوق المدنية و الحريات و حقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة.و سرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم و ذاع صيته في حقبة التسعينات، و ارتبط شيوعه بعدة مفاهيم،مثل العولمة و التحول الديمقراطي و الخصخصة و المجتمع المدني،ظهرت دعاوي الهيئات المانحة إلى الدول النامية المتلقية للمنح، مطالبة إيّاها بإحداث تغيرات جوهرية في هياكلهاالسياسية و الإدارية و إعادة صياغة أطر الحكم فيها كشرط لتحقيق التنمية.[1]

و اتفقت على ذلك الهيئات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و الأمم المتحدة و عادة ما تشمل مناقشة " الحكم الراشد" مؤسسات الدولة و عملياتها، غير أنها بدأت تشمل أيضا مؤسسات القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع و التجارة و المصارف...إلخ و مؤسسات العمل الأهلي أو المجتمع المدني ككل، و الذي يشمل بدوره الجمعيات و النقابات و الأحزاب السياسية.[2]

الفرع الثاني: أسباب ظهور الحكم الراشد

يعود بروز مفهوم الحكم الراشد إلى عدة أسباب سواءً من الناحية العلمية أو النظرية، حيث يعتبر الحكم الراشد انعكاسا لتطورات و تغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة و التطورات

[1] بورغدة وحيدة، حقوق الإنسان و إشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، الجزائر: جامعة يوسف بخدة، 2008، ص ص 60،59.

[2] ناجي عبد النور،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر**، العدد 3، ص ص.106-107.

المنهجية و الأكاديمية من جهة أخرى، إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية، ثقافية و تأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية.[1]

و يمكن في هذا الصدد أن نشير إلى أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد و تطوره، و تتمثل هذه الأسباب فيمايلي:

الأسباب السياسية:

1ـ العولمة كمسار، و ما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بـ:[2]

- عولمة القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان.
- ـ تزايد دور المنظمات غير الحكومية، على المستويين الدولي و الوطني.
- عولمة آليات و أفكار إقتصاد السوق، هذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس.

ـ شيوع ظاهرة الفساد عالميا، و هذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في إنتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على هذه الظاهرة.

2- تضخم الجهاز البيروقراطي و ترهل الإدارة الحكومية نتيجة إستمرارية الإدارة التقليدية في تمسكها بمبادئ الديمقراطية التي ولّى عصرها، و عدم محاولة هذه الأجهزة الحكومية التكيف مع المتطلبات المتغيرة و المتسارعة للمجتمعات، و ذلك باستخدام التقنيات الحديثة و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال.[3]

3ـ ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية و الحياة العامة، و انعدام تكافؤ الفرص أمام القانون في ممارسة شؤون الدولة.

---

[1] سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة،2001،ص.04.

[2] محمد فهيم درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكم الراشد**، ط 01، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص.190-191.

[3] يوسف أزروال ، الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**،جامعة العقيد لخضر باتنة:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ،2009/2008،ص.3.

4ـ إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم grise de la""governance ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ التي تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل الشفافية، المسائلة، مكافحة الفساد، إحترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة و خفض النفقات العامة.[1]

الأسباب الاقتصادية:

1- إنهيار النظم الإشتراكية في شرق أوروبا، حيث أصبحت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الديمقراطي الليبرالي و بين الحكم الراشد و كأنما الاثنان شيء واحد.

2- فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء ـ فشل تنفيذ السياسات.[2]

3- الأزمة المالية (la crisefinancière) التي واجهت الدولة و عجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، و هذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر و الأمراض، خاصة في الدول النامية.

4- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية.

الأسباب الاجتماعية:

1ـ استمرار تفشي ظاهرة الأمية التي مسّت الجنس النسوي أكثر مقارنة بالرجال.

2 ـ أزمة البطالة التي خيمت على كاهل البلدان النامية، حال دون إيجاد سبل للتخفيف من حدتها.

3 ـ تدهور عدالة التوزيع في الدخل و الثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية و يعطل فرص التنمية.[3]

[1] رضوان بروسي، **المرجع السابق**، ص.122.

[2] ناجي عبد النور،**المرجع السابق**، ص.109.

[3] أزروال يوسف، **المرجع السابق**، ص.5.

4 ـ الإنفجار السكاني و بروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، و ما تفرضه هذه الزيادات من الزيادة في الحاجات و المتطلبات المختلفة و الأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي و الإجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.[1]

من خلال ما تقدم و بعد عرض مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد على المستوى العالم المتقدم و العالم النامي، نستنتج أن:

ـ ظهور الحكم الراشد كان ضرورة ملحة لا محال منها، حيث جاء ليلبي حاجات و مطالب المجتمع في العالم الثالث و مواكبته مع التطورات الحاصلة في العالم المتقدم.

ـ يعبر ظهور المفهوم عن فشل النمط التقليدي في تسيير الإدارة الحكومية.

ـ أن الحكم الراشد ظهر للقضاء على الفساد ،البطالة ، الفقر و الأمية.

المطلب الثاني : ماهية و مفهوم الحكم الراشد

يعتبر مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي عرفت جدلا وخلافا واضحا حول ترجمة هذا المصطلح إلى العربية وتعريفه على نحو دقيق، وذلك رغم الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحه وتداوله.

ولهذا تم طرح هذا المفهوم تحت مسميات عربية مختلفة منها : الحكم، الحوكمة، الحاكمية ، إدارة شؤون الدولة والمجتمع.وفي هذا السياق سوف نتناول هذا المفهوم بدءا من تعريف الحكم إلى مختلف المفاهيم المقدمة للحكم الراشد.

أ– مفهوم الحكم:

يجمع أغلب الباحثين على صعوبة دراسة مفهوم الحكم، ذلك أنه يحمل معاني متعددة ويستخدم في الحقول المعرفية و مجالات العمل المختلفة.[1]

[1] بومدين طاشمة، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، **ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول:التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17/16 ديسمبر،2008.

والحكم في اللغة العربية يأخذ عدة معاني مثل العلم ، العدل والحكمة ويعني كذلك الفصل في أمر متنازع فيه وهو القرار الذي يتخذه القاضي لجعل حد لنزاع أو خصومة.و منه أخذ معنى الحكم الذي يشير إلى ممارسة السلطة لتدبير الشأن العام والفصل في الخلافات والنزاعات ولهذا قال محمد عابد الجابري أن ترجمة اللفظ الانجليزي governance إلى لفظ الحكم باللغة العربية لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يعتبر حسب النيوليبرالية عن الجمع بين الرقابة من الأعلى "الدولة" والرقابة من الأسفل "منظمات المجتمع المدني".[2]

ومن المدرك أن مفهوم "الحكم" هو أوسع من مفهوم الحكومة لأنه يشمل جميع أعمال المؤسسات غير الرسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، وقد اعتمدت كثير من منظمات الأمم المتحدة تعريف الحكم بأنه إدارة ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات المركزية واللامركزية والإقليمية والمحلية ويعتبر مفهوم الحكم من أكبر المفاهيم الاجتماعية تداولا ، وإن اختلفت الزوايا التي يجري الدخول منها عند مراقبة هذا المفهوم وعند التحدث عن "الدولة" فهو في أصله مفهوم محايد إذ أنه يعبّر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.[3]

ب – مفهوم الحكم الراشد:

تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد بإختلاف الهيئات التي أوردتها وكذا بإختلاف مجال الحكم الراشد الذي صدر شأنه التعريف ، خاصة وأن الحكم الراشد ذو أبعاد اقتصادية، سياسية . فمصطلح الحكم الراشد يستخدم في المؤسسات كما في الأنظمة ، والمنظمات الدولية، وفي مجال التنمية الاقتصادية والسياسات العامة ، وفيما يلي سنتعرض إلى بعض التعاريف حسب مقاربتها الاقتصادية والسياسية بإعتبارهما المقاربتين المهيمنتين.

---

[1] رضوان بروسي، **المرجع السابق**، ص 120.

[2] رضوان بروسي، **المرجع السابق**، ص 121.

[3] أمين عوادة مشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي **الإصلاح السياسي والحكم الراشد . إطار نظري**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2012 ، ص 54.

أولا– المقاربة السياسية للمفهوم :تقوم هذه المقاربة على إعتبار الحكم الراشد، ليس وسيلة لتحقيق الفعالية في تسيير الشأن العام فحسب بل وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان وتقوم على مبادئ ودعائم ديمقراطية ويستخدم مفهوم الحكم الراشد لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة باتجاه تطويري وتقدمي.[1]

ومن التعاريف التي ركزت على الأبعاد الثلاثة للحكم الراشد من خلال النسق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التعريف الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إذ ترى بأن الحكم الراشد هو استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.حيث تطرق إلى علاقة الحاكم بالمحكوم بصيغة تشاركية مع المجتمع المدني ومحاولة خلق رشادة اقتصادية بتهيئة أجواء استثمار اقتصادي ملائم ، ما ينعكس على المجتمع بالإيجاب.[2]

أما مفهوم الحكم الراشد عند الاقتصاديين الأمريكيين فيعني التنسيق وتعظيم فعاليات الشركة.

وفي علم الاجتماع الاقتصادي : فهو لا يعني فقط تحسين فعاليات الشركات ولكن الاهتمام بصراعات السلطة، عمل المجموعات الاجتماعية وآليات الضبط الداخلي.[3]

ثانيا ـ المقاربة الاقتصادية للمفهوم:

انطلق خبراء البنك الدولي من السؤال:ماهي أفضل الطرق التي تطبق لتسيير الموارد الاقتصادية وقدم التعريف الآتي"**الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والمجتمعية لبلد من أجل التنمية"**[4]. يظهر التعريف الذي أورده البنك العالمي تلقي عدة عناصر للحكم الراشد خاصة أنه أعطى تعريفا عاما تحدث فيه عن

[1] حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 309، نوفمبر 2004،ص 66.

[2] يوسف زدام، دور الحكم الراشد في التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير الإنسانية العربية 2002-2004، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2006-2007،ص 18.

[3] نعمان عباسي الحكم الراشد، و أولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر ، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 10 ، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة.

[4]يوسف زدام ،**المرجع السابق**،ص 18.

أفضل السبل التي تلتزم إدارة القطاع العام، المسؤولية ، الإطار القانوني للتنمية، لكن هناك من يعتبر التعريف غني واضح المحتوى والمضمون، إذ تطرق إلى طرق التسيير بصفة عامة ، دون إبراز الممارسين للتسيير، كما أن هذا التعريف أبرز الممارسين للتسيير وطبيعة طرق التسيير، وكيفية آدائها كما أن هذا التعريف أبرز الجانب الاقتصادي من خلال إدارة الموارد الاقتصادية وإغفال الجوانب الأخرى واستدرك ذلك فيما بعد عندما نظر إلى الحكم الراشد من جانب إصلاح مؤسسات الدولة .أما المعهد الإداري للعلوم الإدارية فيرى أن الحكم الراشد هو العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.[1]

ركز هذا التعريف على قيمة المشاركة في الحكم وعلاقة الحكم الراشد بالتنمية ولكنه بالمقابل اعتبر ذلك عملية تقنية إدارية من خلال الإعدادات للسياسات العامة واتخاذ القرارات. والحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه ، ويقوم على توسيع قدرات البشر ، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا. أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فتعرف الحكم الراشد على أنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلامة الاجتماعية وضمان القانون والنظام العام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.[2]

الحكم الراشد حسب تعريف الأمم المتحدة:"هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة ، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم"[3]، ينطوي تعريف الحكم الراشد على عناصر ثلاثة:

[1،2] . يوسف زدام ،**المرجع السابق**، ص ص 18،19.

[3] حسن كريم، **المرجع السابق** ، ص ص41،42.

- بعد سياسي: تمثيلي يقوم على حكم القانون والمساواة والمساءلة.
- بعد تقني : يتعلق بالكفاءة والفعالية.
- بعد اقتصادي واجتماعي: يتعلق بتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة تؤثر هذه الأبعاد وتترابط مع بعضها البعض لتشكل الحكم الراشد.

التعريفات الأكاديمية:

الأدبيات الغربية: وفي هذا السياق نعرض بعض تعاريف التي تعتبر إسهامات من طرف الباحثين في هذا الحقل المعرفي ونوردها كما يلي:

تعريف bagnasco et legelles : **الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة.**[1]

تعريف marconrangeon et thiebault :الحكم الراشد هو **"الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية ، ومن التي خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة".**[2]

تعريف "francoisxaviermarrien": **"الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان، من كل طبيعة كانت و كذلك المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض،و تجعل**

[1] الأخضر عزي، غالم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (الإسقاط على التجربة الجزائرية)**، ص 14.
http://www.free.watchmedia.org/majalah/document/docmajalah/4-20%-20%2005tanmiya.html

[2] أزروال يوسف،**المرجع السابق**،ص36.

مواردها و بصفة مشتركة و كل خبراتها و قدراتها و كذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات".[1]

إن المادة 09 من اتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الإتحاد الأوروبي و 77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي، تعرف الحكم الراشد على أنه: **"الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية ، لغرض التنمية المصنفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية مؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون".**[2]

الأدبيات العربية:

تعريف مصطفى كامل السيد : **"يرى أن الحكم الراشد على أنه عملية سياسية تتعلق بأسلوب صنع القرار، مستندا في ذلك على أنه إذا كانت القرارات لا تتخذ على نحو رشيد على أعلى مستويات فلن تجدي أية تنظيمات إدارية في تجنب آثارها السلبية".**[3]

تعريف الأخضر غزي وغالم جلطي:**"هو مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للإنتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة غير النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير".**[4]

تعريف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة :**"صرح الرئيس قائلا لايمكن إقامة حكم راشد بدون دولة قانون ، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية".**[2]

---

[1] أزروال يوسف، **المرجع السابق**،ص 37.

[2] أزروال يوسف ، **المرجعالسابق**،ص 38.

[3] 2.4. الأخضر عزي، غالم جلطي، **المرجع السابق**، ص ص 3،4.

[4] القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،**الجريدة الرسمية**، العدد 15، تاريخ 12 مارس 2006 ،ص 16-17.

تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد :لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية حيث عرفه بأنه "**الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية**".[3]

كما تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون وذلك في إطار تسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق: [4]

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل الحديثة وتحسين نوعيتها.

إن مجموع التعاريف السابقة بمقاربتها السياسية والاقتصادية تتضمن نقاط مشتركة تعطي لنا تصورا موحدا للحكم الراشد يمكن ذكرها فيما يلي:

1- الإتفاق على التغيير وظائف الدولة الداخلية والتوجه نحو منظور عالمي جديد يحصر وظائفها.

2- بروز فواعل أخرى للتخطيط وصنع السياسات العامة.

3- بروز القطاع الخاص البديل للدولة لتسيير المجال الاقتصادي في حدود القوانين والتنظيمات.

4- التركيز على المشاركة الشعبية.

المطلب الثالث: أهم الإشكاليات التي واجهت مفهوم الحكم الراشد

1 إشكالية الترجمة: تطرح المصطلحات و المفاهيم في العلوم الإجتماعية، عدة إشكاليات خاصة تلك التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، و ذلك لعدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها أو أن الترجمة تفقد دلالتها و معناها.[1]و هذا ما نجده بالنسبة لمفهوم "governance" حيث لوحظ وجود عدة

1 سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، المرجع السابق، ص.7.

ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم و أهدافه و يمكن أن نحصي العديد من الترجمات مثل الحاكمية، الحكم، الحكمانية، إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية...إلخ.[1]

كما نجد ترجمات أخرى لهذا المصطلح، و ذلك بالرجوع إلى الترجمات المختلفة و التي من بينها الماوردي " الأحكام السلطانية و الولايات الدينية" الذي يشير إلى ربط حكم السلطة بالسلطان و السلطانية، و إلى المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية و متعلميها الصادرة عن المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، الذي ورد فيه لفظ الحكمة، و تعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق ذاته، حيثورد في **القرآن الكريم**:"**و لقد آتينا لقمان الحكمة**".[2]

كما ورد في لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين المصري بأن الحكمة تعني العدل، أما قاموس المورد الكبير البعلبكي فترجمها إلى كلمة الحاكمة.كما نجد ترجمة المفهوم إلى عبارة "إدارة شؤون الدولة و المجتمع" و التي اعتمدها أكثر من مركز بحثي، كمركز دراسات و استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، حيث يرى أنها تعكس في محتواها المعنى الأساسي لكلمة "governance" من حيث تركيزها على طرفي المعادلة الدولة و المجتمعو العلاقة بينهما. بينما تبنّت **الأمم المتحدة** مفهوم "الحاكمية" تعبيرا عن مصطلح "governance" إلا أن هذه الترجمة لا يمكنها أن تفي بالمعنى المقصود أي أنها تعبر عن الدولة و المجتمع، بغض النظر عن المصطلح الذي يحمل صبغة دينية تاريخية[3].

و في هذا السياق يرى "**محمد علي الجابري**" أن ترجمة الحكم للمعنى"governance" لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم، الذي يعبر حسب النيوليبرالية عن الجمع بين الرقابة من الأعلى "الدولة" و الرقابة من الأسفل

[1] الطيب بلوصيف، الحكم الراشد المفهوم و المكونات، **الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي**، الجزء1، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، 8/9 أفريل 2007،ص2.

[2] القران الكريم، **سورة لقمان، الآية** 12.

[3] الطيب بلوصيف، **المرجع السابق**،ص 3.

"منظمات المجتمع المدني" و على هذا الأساس يستحيل استحضار هذا المعنى، و من هنا يتم تفضيلاستعمال لفظ "كوفرنونس" كترجمة حرفية للمفهوم كما هو الحال بالنسبة للعديد من المصطلحات مثل: الليبرالية، الديمقراطية.[1]

2 إشكالية التعريف: إن الحديث عن مفهوم الحكم الراشد هو مثل الحديث عن الدين حيث المعتقدات قوية للغاية لكن البراهين القابلة للقياس معقدة كما أن التعريف تقابله المشاكل العامة التي تقابل التعريفات في العلوم الإجتماعية، و التي تتمثل في تقديم تعريف بسيط، شامل و واضح لعناصر الظاهرة و يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، حيث كثيرا ما يضحي الباحث بوضوح المعنى في التعريف رغبة في الشمول و إدراج عناصر الظاهرة كافة،أو أن يتم تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى و تعيق الباحث عن الرؤية المعمقة للمفهوم، أو أن يعكس التعريف خصوصية مجتمعات بعينها حيث تنتفي صفة العمومية من التعريف الأمر الذي يضعف قوته كتعريف علمي.حيث قدم **البنك الدولي** أول تعريف للمفهوم بأنه:"**أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد من أجل التنمية**".[2]

أما تعريف **برنامج الأمم المتحدة** الإنمائي للحكم الراشد فيتمثل في: ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال الآليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها.[3]

نلاحظ في التعريف أنه يقوم على ثلاثة دعائم أساسية وهي:الدعامة السياسية تتضمن عمليات صنع القرار المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات .الدعامة الاقتصادية تتضمن عملية صنع القدرات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى.الدعامة الإدارية تتضمن النظام الخاص لتنفيذ هذه السياسات.

[1] الطيب بلوصيف، **المرجع السابق**، ص3،4.

[2] سلوى الشعراوي ، **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكالية نظرية، المستقبل العربي**، العدد249، (نوفمبر 1999)، ص 110.

[3] سلوى الشعراوي، **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكالية نظرية، المرجع السابق**،ص 112.

3 إشكالية النموذج: نقصد بإشكالية النموذج مدى ملائمة الأفكار وآليات مفهوم الحكم الراشد لجميع الثقافات والحضارات والمجتمعات.إن هذا المفهوم كغيره من المفاهيم تعرض لعدة انتقادات من حيث أنه يعكس منظومة فكرية غربية وفي هذا السياق ذهب الدكتور **علي بن محمد** إلى القول: إن مفهوم الحكم الراشد صنع خصيصا لبلداننا المتخلفة من قبل أجهزة البنك الدولي والصندوق الدولي ليكون الحكم الراشد مقياسا لمنح القروض والهبات ،على أن تكون هي مرجع تقويم من هو صالح وفق معاييرها الخاصة ومصالح الدول المهيمنة[1].

كما يرى أن شعار كوفرنس هدفه هو تقليص دور الدولة ، وهذا إذا كان مقبول في مجتمعات مستقرة ومتطورة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن صلاحيته بالنسبة لمجتمعات متخلفة تكون موضع شك.[2]

وفي هذا الإطار توصل الباحث إلى أن الحكم الراشد ماهو إلى جملة من الأفكار والمعتقدات والآليات ، تهدف إلى بناء دولة الرشادة ، ولا يقوم هذا المفهوم ولا يتأسس إلا في ظل وجود إستقرار سياسي، ووجود مؤسسات راشدة فاعلة وفعالة، وبناء سلطة سياسية من خلال التداول السلمي عليه والنزيه، وإقرار التعدديةالإعلامية والسياسية، والإستغلال الرشيد للموارد المادية والبشرية، وفسح المجال الواسع أمام المشاركة، ومصادرة سياسة الإحتواء على مؤسسات المجتمع المدني[3].

المبحث الثاني: الحكم الراشد – مقاربة نظرية –

المطلب الأول: مكونات الحكم الراشد

[1] سلوى الشعراوي جمعة، **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ،متحصل عليه من:
www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/01article01.html تاريخ الاطلاع : 2015/08/01 على الساعة : 15:45.

[2] سلوى الشعراوي جمعة ،**مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع : إشكالية نظرية** ، المرجع السابق، ص 113.

[3] أزروال يوسف،**المرجع السابق**، ص 15.

يقوم الحكم الرشيد في الدولة على مجموعة من المبادئ التي تشكل مضمونه الأساسي ، وفواعله الرئيسية والتي تتمثل في تكامل عمل الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الذي يتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة [1]،ومن هذا المنطق يمكن أن ندرج عناصر الحكم الراشد على النحو التالي:

أولاـ الدولة ومؤسساتها:

رغم التعريفات المتعددة للدولة ، فإنه لا مجال للإختلاف حول عناصرها الثلاثة : الشعب، الإقليم والسيادة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر أخطر وأهم عنصر لأنها تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما ترتبط علاقتها بالعنصرين الآخرين الشعب والإقليم.وفكرة السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية وحدود سيادتها الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى.

وعليه فالدولة هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المحكومة وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.[2]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الدولة هي المسؤولة عن توفير الإطار التشريعي الملائم الذي ينظم العلاقة بينها وبين أفراد الشعب ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم بإعتبارهم طرفا فيها كالقوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها وخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف على الشكل المنظم والرسمي،[3] كما ينبغي على الدولة توفير الحريات العامة وإحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ القانون.

---

[1] أمين عواد المشاقبة، **المرجع السابق**، ص 57 .

[2] دراوسي مسعودة، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، ص 36 .

[3] شعبان فرج، **المرجع السابق**، ص 11.

كما ينبغي على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير المستوى اللاّزم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون أن تمس بإستقلال القضاء[1] ويتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها لأن أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الراشد. أما السلطات المحلية هي كذلك تعمل على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع ممثليهم أو عبر الاستماع لانشغالاتهم بتشكيل لجان متابعة وإشراف ، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزاتها ومشاريعها كما أنه يقع عليها عبئ العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح وعدم تعارضها ولبناء السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.[2]

ثانيا ـ المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، ولم نعد نتحدث في علاقات مباشرة بين علاقة المواطن والدولة، وإنما عن علاقة غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات...، ويعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه "**مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بينالأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية ملتزمة في ذلكبقيم ومعايير الإحترام، التراضي التسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف**".[3]

وتكمن قوة منظمات المجتمع المدني في أنها تنادي أيضا في قضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم كالمطالبة بتقرير مصير بعض الدول المستعمرة واستقلالها وبذلك تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما بآخرين في مجتمع آخر.

---

[1] شعبان فرج، **المرجع السابق**، ص 12.

[2] حسن كريم، **المرجع السابق**، ص 122.

[3] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، القاهرة: دار قباء للطباعة،2000، ص 13.

ومفهوم المجتمع المدني يقوم على مجموعة من الخصائص (العناصر) الأساسية والتي تتمثل في:[1]

- فكرة التطوعية (أي قائم على أساس المشاركة الطوعية).
- فكرة المؤسسية أي أن يكون لها هيكل رسمي وتهدف إلى البقاء.
- فكرة الإستقلالية أي ذاتية التسيير.
- الإرتباط بمنظومة من المفاهيم كحقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية.
- ليس لديها هدف ربحي وإنما تحقيق النفع العام.
- ليس لها علاقة هيكلية مؤسسة مع الحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية من طرفها.
- لا تباشر نشاطات سياسية إلا أنها تتخذ بعض المواقف بشأن بعض القضايا خاصة التأثير على السياسات العامة.

فالمجتمع المدني يعد طرف مهم في إرساء الحكم الراشد حيث ينبغي عليه العمل الجاد على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية التنمية التشاركية ولعل ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو:

- التطور: ويعني تقوية قدرات الأفراد بإتجاه الإستقلالية، وهذا ما يمكن تسميته الأثر التطويري أو التنموي على الأفراد من خلال التأثير في الشؤون العامة عن طريق جمع معلومات واكتساب المهارات الإدارية وغيرها.
- التشريع للبنية الاجتماعية التحتية في المجال العام من خلال الإعلام، وتطوير البرامج وفحص الأفكار.
- تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي من خلال التمثيل السياسي والضغط، وتنظيم نشاطات بدائل.
- تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي، وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

---

[1] شعبان فرج، **المرجع السابق**، ص 13.

[2] شعبان فرج ،**المرجع السابق** ، ص 14.

ومما سبق نجد أن منظمات المجتمع المدني تلعب أدوار هامة في ترشيد الحكم على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية وهو ما يوضح في الجدول التالي: **الجدول رقم 01: يوضح أدوار المنظمات المجتمع المدني:**

المتغير	دور منظمات المجتمع المدني
الدور السياسي	– تعزيز المشاركة السياسية. – نشر الثقافة السياسية. – مراقبة النظام السياسي. – التأثير في السياسات العامة.
الدور الاقتصادي	– المشاركة في التنمية الاقتصادية. – تعزيز التوجه نحو الخوصصة. – مكافحة الفساد.
الدور الاجتماعي	– العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. – الإهتمام بمجال الصحة، التعليم، السكن،،، . – المحافظة على العلاقات العامة.

المرجع:خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد . أنموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير العلوم السياسية، الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام،2007، ص 56.

ثالثا ـ القطاع الخاص:

يتضمن مفهوم الحكمانية دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص ، وهو ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف...، وكذلك القطاع غير المؤطر في السوق.[1]

[1]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام** 2002، الأردن: أيقون الخدمات المطبعية،2002، ص 101.

فالقطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه الأنشطة الاقتصادية وهي بالتالي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[1]

ولهذا أصبح هناك تحول واضح في معظم الدول في التحول نحو القطاع الخاص واقتصاديات السوق، وبالتالي تم الإدراك بأنه القطاع الذي يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيادي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها إلى تحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.[2]

لذا وجب على الدولة المعاصرة أن تسعى إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى "بـ الحكمانية الاقتصادية" وأن تعمل على جعل هذا القطاع مستديما بواسطة الآليات التالية: [3]

- خلق بيئة اقتصادية مستقرة.
- إيجاد سوق تنافسية والحفاظ عليها.
- التأكيد على حصول المعوزين على القروض.
- تعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل.
- جلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدات على نقل المعرفة التكنولوجية.
- تقوية دولة القانون.
- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، القاهرة: مدبولي،2004، ص 15.
[2] شعبان فرج ،**المرجع السابق**، ص 14.
[3] الطيب بلوصيف، **المرجع السابق**، ص9.

وعليه فإن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والسوق، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يساهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتها وفي توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات التنمية بالشراكة مع الدولة والمجتمع المدني.

كما أنه يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات وهذا لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية.[1]

يمكن القول أن المجتمعات الحديثة أصبحت تتكون من ثلاثة قطاعات مهمة القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني، بحيث يتطلب الحكم الراشد وجود نوع من التوازن في طبيعة العلاقة التي تربط بينهم.

ومن خلال عرض الأطراف الثلاثة للحكم الراشد يمكن القول إن تطبيقه يتطلب تفاعل بين تلك الأطراف، وضرورة هذا التفاعل حتمية ناتجة عن كون أن أي طرف يفتقد للمعارف والمعلومات والكفاءات والوسائل الضرورية والكافية التي تمكنه لوحده من مواجهة المشاكل التي تتعرض المجتمع، ولهذا فإن القيام الحكم الراشد يفترض وجود ارتباط وثيق بين السلطات المشاركة في العمل الجماعي.[2]

المطلب الثاني: آليات تفعيل الحكم الراشد ومؤشرات قياسه

تختلف خصائص الحكم الراشد بإختلاف التعاريف والهيئات التي توردها، وهي مرتبطة بالأهداف التي تتوخاها من الحكم الراشد. فبعض التعاريف تركز على الكفاءة ، والأخرى تركز على الإنسجام والإجماع، وبعضها يركز على الحقوق الفردية. يرى "جاك بورقولتJAQUES BOURGAULT" أن مظاهر الحكم الراشد هي إدراك مشروعية السلطة من سلطة الشعب ، المواطنون في مركز اهتمامات صناع القرار ، مشروع مجتمع يرتكز على سماع المواطنين، وملائمة الإدارة العامة مع احتياجات المواطنين.[3]

---

[1] ياسين بوجدرة، **المرجع السابق**، ص 360.

[2] يوسفي محمد، مدى إرتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديمقراطية، **ورقة مقدمة ضمن ملتقى الدولي السادس حول الحكم الراشد التنمية المستدامة**، الجمعية الوطنية الاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،يومي 10/09 ديسمبر، 2006، ص 7.

[3] يوسف زدام ، **المرجع السابق** ، ص 24.

وهناك من يحصر الأسس المفهوماتية و العملياتية للحكم الراشد في ثلاثة عناصر هي:[1]

1. الشفافية في تسيير الشؤون العامة.
2. دمقرطة ومشاركة المجتمع المدني.
3. تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية.

إلا أن قياس الحكم الراشد وتحديد معاييره لا يظهر بشكل واضح،إلا بعد معرفة خصائص ومميزات الحكم الفاسد "POORGOUVERNANCE" والتي تتخلص فيما يلي[2]:

1. هو الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، بين المال العام والمال الخاص وهو الذي يقوم باستخدام الموارد العامة لصالح تحقيق المصالح الخاصة.
2. لا يقوم على أساس قانوني ويعفي المسؤولين من سريان القانون عليهم .
3. يتميز بوجود معوقات قانونية وإجرائية تقف في وجه الاستثمار المنتج.
4. يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتقوم بهدر الموارد وسوء استخدامها .
5. هو حكم مغلق وغير شفاف ويخص طرق رسم السياسات.
6. يتميز بوجود الفساد وقيم التسامح معه .

وبذلك فهو حكم خال من الشرعية وعديم الثقة لدى المواطنين ، ويستعمل القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان.

وبالتالي فمفهوم الحكم الراشد هو محل تداخل العديد من العلوم من بينها الاقتصاد والتاريخ القانون و العلوم السياسية وعلم الاجتماع ...الخ.

---

[1] يوسف زدام ، **المرجع السابق** ، ص 25.

[2] WORLD BANK ,**GOUVERNANCE AND DEVELOPMENT** , WASHINGNTON: D.C 1992, P 9.

وهذا ما يؤدي إلى صعوبة قياس وتكميم الظاهرة وبإعتبار أن المفهوم ارتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية ويتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها ويشمل ذلك في أبعاد هي:[1]

- أن يعيش الإنسان حياة جيدة و بصحة سليمة.
- أن يكون متعلما.
- أن يحصل على مستوى معيشي لائق.

وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية:[2]

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- الإلتحاق بالمدارس.
- الإهتمام بالقراءة والكتابة ، الناتج الإجمالي للفرد (معدل القدرة الشرائية بالدول الأمريكية).
- دليل الفقر البشري : يقيس دليل التنمية البشرية إجمالي تقدم التنمية في بلد ما أما دليل الفقر البشري فيظهر توزيع هذا التقدم ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية .
- العمر الذي يقاس باحتمالعدم العيش بعد الولادة حتى سن الأربعين .
- إجمالي توفير الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص ويقاس بالنسبة المئوية للناس الذين ليست لديهم منافذ مستدامة أي مصدر مناسب للمياه وبالنسبة المئوية للأطفال دون الخمسة الناقصيّ الوزن المعتاد لأعمارهم.

بينما خصائص الحكم الراشد فهي كثيرة ومتنوعة وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، بحسب التنوع في المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية تشمل الأداء الإداري للدولة ومؤسساتها الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

[1] الطيب بلوصيف، **المرجع السابق** ، ص 7.
[2] الطيب بلوصيف، **المرجع السابق**، ص 8.

وأيضا دور المواطنين كنشطاء اجتماعيين ، فمعايير الحكم الراشد وفق ذلك اختلفت من هيئة إلى أخرى ، فالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي تستند في تحديد ذلك إلى محفزات النمو الاقتصادي والانفتاح وحرية التجارة والخصخصة.

وقد أسندت دراسة **البنك الدولي** عن الحكم الراشد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى معياريين أساسيين هما **التضمينية** و **المساءلة**.

فالتضمينية : تشمل حكم القانون المعاملة ، المشاركة، المساواة وتوفير فرص متساوية للاستفادة منها.

أما المساءلة :فتخص التمثيل والتنافسية الاقتصادية والشفافية والمساءلة.

وتمحورت معايير وخصائص الحكم الراشد حول: [1]

1- **المشاركة** : وتعني أن يكون للجميع رأي في صنع القرار سواءًا بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.

2- **حكم القانون** : مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتولي أهمية خاصة لقوانين حقوق الإنسان.

3- **الشفافية** : تبنى على حرية تدفق المعلومات حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم.

4- **الاستجابة** : محاولة المؤسسات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.

5- **إتجاه الاجتماع** : بالسعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعات والسياسات والإجراءات الممكنة لذلك.

6- **العدالة** : تعني تساوي لتحسين الأوضاع وتحقيق سعادتهم.

7- **الفعالية والكفاءة**: والمتعلقة بالمؤسسات والتي تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد.

[1] الطيب بلوصيف، **المرجع السابق** ، ص ص8،9.

8- **المساءلة**:صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب.

9- **الرؤية الإستراتيجية** : القادة والشعب لديهم آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية ولديهم شعور مشترك عن ما يريدونه من تلك التنمية.[1]

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فقد حدد معايير أكثر شمولا وتضمنت مايلي[2]:

- المشاركة السياسية.
- حكم القانون الشفافية.
- التوافق وحسن الاستجابة.
- الفعالية والمحاسبة.
- المساواة وتكافؤ الفرص.
- الرؤيا الإرتيادية (الإستراتيجية).

إن الشفافية وحكم القانون وغيره من المعايير المذكورة آنفا كلها تؤدي إلى قيام الحكم الراشد، إضافة إلى معايير جديدة مستقاة من النتائج الايجابية المحققة في بعض الدول خاصة الأسيوية ، وتتمحور هذه المعايير حول مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني ، وتكون الدول عنصرا أساسيا في وضع السياسات العامة في جميع المجالات.[3]

الشكل رقم01 : يلخص أهم خصائص الحكم الراشد ومعاييره.

[1]تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،"**الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التضمينية والمساءلة**" واشنطن: البنك الدولي، 2003 ، ص ص 3-6 .

[2]غربي محمد ، ديمقراطية والحكم الراشد : رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، 2011، ص 379.

[3]غربي محمد ،**المرجع السابق**، ص 380.

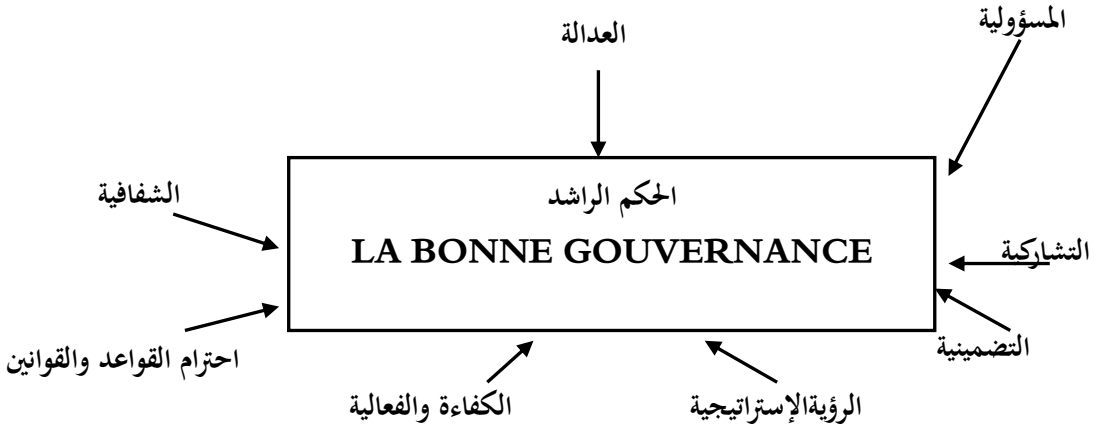

المرجع: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: نظريات الحكم الراشد

إن ظهور عدة نظريات حديثة قد ساعد بشكل كبير ظهور مفهوم الحكم الراشد الذي يلقى أهمية كبيرة حاليا ومن تلك النظريات نذكر:[1]

- نظرية تكاليف المعاملات ، نظرية الوكالة ، نظرية أصحاب المصلحة.

ظهرت هذه الأخيرة في السبعينات في الأوساط العلمية ، أساسها هو المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة يمكن أن تقدم في شكل عدد من العقود بين المدراء أصحاب المصلحة حيث لم يقتصر الأمر على حملت الأسهم والمساهمين بل على الاندماج مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والعملاء.

وفي الحقيقة إذا بحثنا في أدبيات الاقتصادية الحوكمة المؤسسات نجد أنه في عام 1932 كل من BERLE و HEANS كانا من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة والتي تجيء آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل، وكذلك تطرق كل منMECKLING ANDJENSONفي عام 1976وfama في عام 1980 إلى مشكلة الوكالة agency problem حيث أشار لحتمية حدوث صراع في الشركة عندما يكون

[1]رياض عيشوش وآخرون ، الحكم الراشد ، **بحث مقدم في مقياس نظريات المنظمة والتنظيم** ، قسم علوم التسيير مدرسة الدكتوراه ،جامعة بسكرة، 2008، ص 4.

هناك فصل بين الملكية والإدارة ، وفي هذا السياق يؤكد monks و minow 2001 على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات.[1]

في عام 1936 ظهرت نظرية "رونالد كاوز" حول تكلفت المعاملات وأن المعاملات التي تقيمها المؤسسة لا يمكنها أن تتم بدون تكاليف باعتبار عدة عوامل حيث تواجه جميع المعاملات التبادل مشاكل تتعلق بالحصول على المعلومات والتنفيذ وأن جميع المشاكل التي يواجهها الشخص ناتجة عن قصور المعلومات وأيضا عدم تناظرها بين طرفي التناظر للحصول على معلومات يحتاج للوقت والجهد إذا فهي عملية مكلفة كذلك أشار "هاربر سيمون" 1947 إلى بطلان النظرية التي تدعي العقلانية الكاملة للأفراد في اتخاذ القرار وإلى توفر كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وأكد أن قدرات الأفراد محدودة وأنهم لا يمكنهم بأي حال من الأحوال الحصول على كافة المعلومات وهذا ما نجده أيضا عند "فريدريك هايك" وحيث تبحث نظرية الوكالة في تكاليف الناشئة عن الاتفاقات بين حاملي الأسهم (مساهمي الشركة والوكلاء، القادة) حيث نجد هناك الأنواع التالية من التكاليف

1- تكاليف المراقبة التي يقوم ها المساهمون للتأكد من أن القادة أو أعضاء مجلس الإدارة لا يتصرفون من منطلق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين.

2- تكاليف الإلتزام : الإلتزام من قبل مدير المؤسسة لتنفيذ التزاماتها.

3- تكاليف الفرصة البديلة في حالة الإختلاف مع مجلس إدارة المؤسسة في الإستراتيجية المتبعة (إستراتيجية غير مربحة مثلا سوء تخصيص الموارد).

وعلى خلاف M.JENSON وW.H . MECKLING فإن "فاما" يدرس الحالة الخاصة المتمثلة في الفصل بين الملكية والقرار ، ويحتج من جهة عن ملائمة مفهوم الملكية ، حيث يعترف سواء بملكية عوامل الإنتاج ويرى أن الرقابة على قرارات المسيرين لا تعد من اختصاص المساهمين ، ومن جهة ثانية يميز بوضوح بين وظائف

[1] رياض عيشوش وآخرون ، **المرجع السابق**، ص5.

الإدارة والمخاطر وبالتالي يعتبر أن هناك عاملي إنتاج مختلفين في المؤسسة ، يتمثل الأول في القدرة الإرادية للمسيرين والثاني في القدرة على تحمل المخاطر وهي مناطة بالملاك.

وعليه فإن المكونات الأساسية التي تشكل إطار تحليل الحكم الراشد تتمثل في العناصر التالية:

- المسير وهو مركز "عقدة NOEUD" وهو يساهم في قدراته الإدارية ويتخذ القرارات طبقا لأهدافه الخاصة.[1]

- إذا لم يكن المسير مالكا قصريا لرأس المال وفي حالة اللجوء إلى مساهمين آخرين أو دائنين ، فإنه لا يتحمل كل المخاطر ، وفي هذه الحالة في المصالح تعارضا وهو ما يعد مصدرا لتكاليف الوكالة.

- بمختلف الآليات الخارجية والداخلية للرقابة دورا في تخفيض تكاليف الوكالة.

خلاصة الفصل الأول:

[1] رياض عيشوش وآخرون ،**المرجع السابق**، ص 6.

من خلال ما تقدم سابقا يمكننا الخروج ببعض النتائج منها:

- أن الحكم الراشد تأثر في ظهوره بالعديد من الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

- وجود عدة مفاهيم للحكم الراشد، وذلك حسب مجالات اختصاص كل جهة أو مؤسسة، فمثلا البنك الدولي ركز على الجانب الإداري والمؤسساتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي عرفه من خلال تضمينه لعناصر المسائلة، الشفافية، المشاركة...

- الحكم الراشد هو مجموع الآليات والعمليات، والتفاعلات والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية على مستوى الدولة والمجتمع، بتشجيع التفاعل بين أطرافه الثلاث (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

- لقد واجه مفهوم الحكم الراشد العديد من الإشكاليات منها المتعلقة بترجمة المفهوم حرفيا gouvernance إلى العربية مثل الحاكمية، الحكم، الحوكمة...، وأخرى متعلقة بإشكالية التعريف، في عدم وضوح المعنى، أو لا يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، بالإضافة إلى إشكالية النموذج، ومدى ملائمة أفكاره وآلياته لجميع الثقافات والحضارات والمجتمعات.

- يقوم الحكم الراشد على مجموعة من المبادئ التي تشكل في مجموعها مضمونه الأساسي والتي تتمثل في الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص وكذا مؤسسات المجتمع المدني.

- يستند قيام الحكم الراشد على مجموعة من المعايير تؤهله في مجملها إلى الوصول إلى الأهداف المنشودة منها الشفافية، المسائلة، الفعالية...

الفصل الثاني:

التنمية

ـ مقاربة مفاهيمية ونظرية ـ

مقدمة:

لقد شاع في القرن العشرين استخدام مفهوم التنمية،خاصة بعد انقسام العالم إلى قسمين : قسم يضم الدول التي تجاوزت طور النمو، و قسم آخر يضم الدول النامية التي لا زالت لم تبلغ بعد المستوى المطلوب من التنمية، و على الرغم من حداثة نشأة المفهوم إلا أن التأصيل له يعود إلى التاريخ الإنساني، فقد شهد المفهوم تطورا و اتساعا في آفاقه و في ميادين دراسته، من حيث نشأت الدراسات الأولى و استهدفت التعرف على الأساليب التي أدت إلى تغيير شكل الحياة من نظام الإنتاج التقليدي إلى نظام الإنتاج المتطور، و قد شاع حينها الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية التي تتمحور حول رفع مستوى الدخل للأفراد، كفيلة وحدها بتحرير الناس من مشاكلهم الاجتماعية و السياسية،...

كما أدركت دول العالم و خاصة تلك البلدان السائرة في طريق النمو، بأن رفع و تحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية على مختلف مستويات النشاطات الإدارية، من المسائل الأكثر أهمية (حيوية) في الوقت الراهن، حيث أن حجم الموارد الطبيعية في تقلص مستمر مع ارتفاع و زيادة قيمة عوامل الإنتاج، و ارتفاع أجور القوى العاملة مع الزيادة في نفس الوقت من حجم الطلب على المنتجات السلعية و الخدماتية الضرورية في كافة أنحاء العالم، و لعل أهم هذه الطرق التي تسمح بتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية هو الاهتمام بالعنصر البشري و تدريبه و تأهيله حتى يتسنى له التحكم و الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج الحديثة، لذا فإن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية يعد مطلبا حيويا من أجل البقاء في السوق من جهة و إمكانية زيادة الأرباح و الإيرادات من جهة أخرى. و في هذا الفصل سنتناول في الجانب المفاهيمي للتنمية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنتطرق للجانب النظري للتنمية و مراحل تطور المفهوم.

المبحث الأول: التنمية مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: ماهية و مفهوم التنمية

أولا: مفهوم التنمية

1- لغة:

يقال نما المال و غيره أي زاد و كثر، فالنماء هو الزيادة، و أنميت بالهمزة أنما الله إنماءًا.

و يقال كذلك نماه الله، و في اللغة العربية أيضا نما، ينمّي و ينمو و أنميت الشيء. و نميته أي جعلته نامياً.[1]

و التنمية لغة أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر.[2]

يعرف المعجم السياسي مصطلح التنمية: على أنها تغيير منتظم و متسلسل، بالإضافة إلى أنها ازدياد التنوع و التكامل و اشتداد التعقد في التركيب.[3]

2-اصطلاحا:

حضي موضوع التنمية بإهتمام كبير خاصة من جانب المهتمين بالدراسات الإنسانية، و بالتالي فالتنمية مفهوم واسع و فيمايلي أهم التعريفات التي وردت في مفهوم التنمية :[4]

يرى البعض أن التنمية ببساطة هي الإنتقال من حال إلى حال أفضل، و انتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس.

أو هي عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة، التفكير و السلوك.[5]

---

[1] مكتب الدراسات و البحوث، **القاموس**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006، ص, 217.

[2] محمد منير حجاب، **الإعلام و التنمية الشاملة**،ط. 2، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2000، ص. 35.

[3] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط. 1، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي، 2006، ص 105,

[4] سعد طه علام، **التنمية و الدولة**، ط 2، القاهرة: دار طيبة للنشر و التوزيع و التجهيزات العمومية، 2004، ص 10.

[5] على الطراح و غسان سنو، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة**، لبنان: دار النهضة العربية، 2004، ص 179.

ـ **هناك من يرى أن:** " التنمية هي التحولات الجادة و المستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية و الفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائدة في المجتمع".[1]

تعريف آخر للتنمية: هي حراك اجتماعي من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه يلقى فيه الفرد كرامته كإنسان، هذا يعني وجود ارتباط وثيق بين التنمية و مشاركة المواطن في تحقيقها.[2]

3 – تعاريف بعض الكتاب و المفكرين للتنمية:

يعرفها "أحمد رشيد"على أنها: **عملية تغيير في البنية الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسًا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية و غير اقتصادية.**[3]

نرى في تعريف **أحمد رشيد** أنه يقصد بالتنمية هي الزيادة و الارتفاع في دخل المواطنين،و لكن في حقيقة الأمر ليس بالضرورة ذلك بمعنى أنه يمكن أن تحدث عملية التنمية في منطقة ما دون أن يكون هناك زيادة أو ارتفاع في دخل المواطن.

تعريف محمد منير حجاب:**"التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة، و يتبع هذا تغيير نوعي و كمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية و الإدارية".**[4]

تعريفوالت روستو (Walt Rostow): **''أنها تخلي المجتمعات المتخلفة من السمات التقليدية السائدة و تبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة''. يركز روستو في تعريفه للتنمية على السمات و الخصائص التقليدية على أنها العائق في طريق التنمية و المسبب الرئيسي لها، و إنما قد لا تكون كلها كذلك،**

[1] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2003، ص 189.

[2] عبد الله محمد قسم السيد، **التنمية في الوطن العربي**، ط1، سرت: دار الكتاب الحديث ، 1994، ص 28.

[3] أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، القاهرة: دار الجامعة العربية للطباعة و النشر، 1986، ص ص. 14-15.

[4] محمد منير حجاب،**المرجع السابق**،ص 32.

أما بالنسبة لتبني خصائص المجتمعات المتقدمة فهي ليست بالأمر الحتمي حيث عند تبنيها سوف تعطي نتيجة إيجابية كبيرة لأننا لا يمكن أن نهمل خصوصيات المجتمعات و أن لكل مجتمع عادات و تقاليد خاصة به، و لا يمكن أن تطبق على مجتمع آخر".[1]

تعريف ماركس (Marx):**"هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية".[2]**

و يعرفها أبو النجاء:" **أنها عمليات اجتماعية، اقتصادية، تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب لكي يصل إلى مستوى معيشة الشعوب و البلاد المتقدمة حضاريا"[3].**

و يعرفها عامر الكبيسي:

"أن التنمية هي حالة عقلية و عقلانية محددة الأبعاد و معروفة المعالم تطرح من قبل المؤسسات و المجتمعات كبديل للواقع القائم و كهدف يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور"[4] .

تعريف هيئة الأمم المتحدة:

"التنمية في عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل، و من نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما و نوعا و تعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات، و هكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن: "مجموعة الوسائل و الطرق من أجل توحيد جهود الأهالي و السلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في المجتمعات القومية و المحلية".[5]

---

[1] محمد منير حجاب ، **المرجع السابق** ، ص33.

[2-3-4]موسى اللوزي، **التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس، التطبيقات**، ط1، عمان: دار وائل للنشر ، 2000، ص25.

[5] الدسوقي عبده إبراهيم، **التلفزيون و التنمية**، ط1،الإسكندرية: دار الوفاء، 2004، ص ص 174-180.

يعتبر هذا التعريف شاملا بإعتبار أنه يحتوي على العناصر الإجمالية أو الكلية لمفهوم التنمية، و منه و من التعاريف السابقة فإن التنمية تتمثل في العناصر التالية:[1]

أ– الشمولية: فالتنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي، و إنما أيضا الثقافي و السياسي و الاجتماعي.

ب– مستوى الدخل: حدوث زيادة مستمرة في مستوى الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، و هذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ج– توزيع الدخل: حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).

د– نوعية السلع و الخدمات: ضرورة التحسن في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد.

من خلال ما تقدم نستخلص أن التنمية عملية تقوم بها فئة واعية تتميز بخاصية الإستمرارية هدفها نقل المجتمع من حالة أسوء إلى حالة أفضل بحيث تعود على الجميع بالنفع العام.

2– نشأة التنمية:

رغم أن التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا و إرتقاءًا، و إتخذ مفهومها صورا محددة في سياق الحضارة المعاصرة، إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث و التدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، و تنامي الاهتمام بها أكثر في ثمانينيات القرن الماضي، و هناك عوامل كثيرة مسئولة عن ذلك من أهما:[2]

* التغيرات الاقتصادية في العالم بعد زوال الاستعمار الأوروبي لدول إفريقيا و آسيا.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص ص 17-25.
[2] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009، ص 18.

* ظهور نظريات تعلق أسباب التخلف بالظروف الإستعمارية السابقة و بالإستعمار الجديد ممثلا بهيمنة الدول الفتية على ثروات الكرة الأرضية.

* النمو السكاني السريع و ما ترتب عليه من مشكلات في الدول المستقلة حديثا كتوفير الغذاء و خدمات الصحة و التعليم و البنية الأساسية.

* العولمة و سرعة انتقال و تأثير الأزمات الاقتصادية في أقاليم العالم.

* انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة السياسية و العسكرية في العالم و استخدامها المعونات سلاحا للضغط السياسي.

* الفشل المتكرر لبرامج التنمية و محاولاتها لتحسين أحوال الفقراء في كثير من البلدان الفقيرة.

* ظهور مشكلات خاصة واجهت دولا معينة مثل:

- ارتفاع أسعار البترول و تأثيراتها على الدول الفقيرة غير المنتجة له.

- نقص الموارد و تدهورها في الدول الأشد فقرا.

- أدوار الشركات المتعددة الجنسيات.

و يعد مفهوم من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة فيما يسمى بـ"عملية التنمية"، و يشير المفهوم لهذا التحول بعد الإستقلال – في الستينات من القرن الماضي– في آسيا و إفريقيا بصورة جلية.و قد ظهر مفهوم بالتنمية Développement بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيثلم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره بصورة أولية في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و حتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، فالمصطلحان اللّذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع هما[1]:

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **المرجع السابق**، ص19.

- التقدم المادي: Material progress

- التقدم الاقتصادي: Progress economic

و حتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة فيمصطلح التصنيع، Industrializationو مصطلح التحديث Modernization و الذي يعني قدرة الإنسان أن يتعلم كيف يتعلم. كما استخدم مصطلح الثورةRevolutionالتي تعني حدوث تغيير سريع و عنيف و أساسي في التنظيم السياسي و علاقات السلطة و الطبقات الاجتماعية و نظام التحكم في الملكية الاقتصادية و النظام الاجتماعي لمجتمع ما. [1]

و ما بين عامي 1875-1900م نشرت في أوروبا كتب باللغة الإنجليزية أشارت عناوينها إلى تطور الدستور الأثيني، و الرواية الإنجليزية و نظام النقل في الولايات المتحدة، و الزواج و تربية الأبناء، و غيرها،و من هنا فضل بعض العلماء كلمة ارتقاء Evolution في عناوين كتبهم، و فضل آخرون كلمة النمو Growth في العنوان، إلا أنهم في النهاية استخدموا كلمة تنميةDéveloppement في المتن باعتبارها الكلمة العمدة.

و قد برز مفهوم التنمية Développement بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، و ذلك بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ثم انتقل إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين. حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. و لاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية و التنمية الاجتماعية، بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد و تحسين أوضاعه في المجتمع.[2]

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **المرجع السابق**، ص20.

[2] جمال حلاوة، علي صالح، **المرجع السابق**، ص 21.

المطلب الثاني: علاقة التنمية بالنمو

إن مفهوم التنمية « Développement » يختلف عن مفهوم النمو « Growth »، فالتنمية تتطلب البحث في طبيعة و أسباب تطور الدول المتخلفة و بالتالي البحث في مظاهر و أسباب الجمود الاقتصادي و كيفية التغلب عليه، كما أنها تتطلب تكثيف الجهود التي تمكن الاقتصاد الوطني من الحركة الذاتية[1]،

فهي فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر و منتج. أما النمو فهو العملية الطبيعية و التلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة و يجري مع مرور الزمن و بإستمرار.[2]

و منه نلاحظ أن هناك فرق بين التنمية و النمو الاقتصادي الذي يشير أنه زيادة أو نمو لمقياس محدد كالدخل القومي، الناتج الإجمالي المحلي أو الدخل الفردي، فكلما زاد الناتج الإجمالي ما عبر الاقتصاديون عن حدوث النمو الاقتصادي داخلها، بينما مصطلح التنمية الاقتصادية فإنه يتطلب في تحديد مفهومه أكثر من المؤشرات كنسبة الأمية، معدل العمر، و معدل الفقر، أما الناتج الإجمالي المحلي فهو مقياس للرفاهية ألا و التي لا تأخذ في الحسبان عوامل مهمة مثل: العدالة الاجتماعية، الحرية، عوامل الراحة، نوعية البيئة...إلخ، فالنمو الاقتصادي ليس بالمعيار الكافي لتحديد مفهوم التنمية كما أنه لا يمكن التفرقة بين المفهومين بإستعمال معيار التلقائية و الإرادة من جهة و العقلانية و المنطقية من جهة أخرى، فالتنمية مرتبطة بعنصر الإرادة (كما تحدثنا سلفا) المتمركز في الكائن البشري و بالتالي تتطلب تفاعل طرفين هما الإنسان و الطبيعة، أما النمو فقد يبقى رهينة طاقة أحادية الجوانب داخليا: فالنمو ذا يمثل حركة الأحياء؛ أما التنمية فتتمثل في التحكم في حركة الأحياء و الأشياء معا، و يفرق "حمدي الصياحي" بين التنمية و النمو بقوله: "**إن النمو يعني استمرار عملية النمو**

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **المرجع السابق**، ص ص، 17-18.

[2] إبراهيم مشورب، **التخلف و التنمية دراسات اقتصادية**، ط2 ، بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2009، ص ص 153-154.

المشوه، إستمرار علاقات الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي فهذا كله يتم تلقائيا، و على العكس فلا توجد تنمية تتم تلقائيا بل لابد من التدخل الواعي لإحداثها و لهذا يصبح دور الدولة أساسيا...".[1]

الجدول رقم 02: يبين الفرق بين التنمية و النمو

النمو	التنمية
– مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	– مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
– النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي و بطريقة بطيئة.	– التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
– يغلب على النمو التغيير الكمي.	– يغلب على التنمية التغيير الكيفي.
– النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية.	– مفهوم يطلق على البلاد و المجتمعات المختلفة و تشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
– النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	– التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

المرجع: صليحة مقاوسي، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، 2010.

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالتخلف

1– تعريف التخلف:

هو حالة من بطء في عمليات التنمية و ما يصاحبها من تدهور في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و عدم قدرة المجتمع على تحقيق احتياجات أفراده، و هو حالة من الركود و السكون. و يأتي التخلف على عدة أشكال فنجد التخلف الاقتصادي و التخلف الاجتماعي، التخلف السياسي.[2]

2– أسباب التخلف:

[1] نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية– الأسس – النظريات – التطبيقات العملية**، عمان: دار زهران، 2009، ص ص، 34-35.

[2] حميد السعدون، **التنمية السياسية و التحديث العالم الثالث**، ط1، العراق: دار الذاكرة للنشر و التوزيع، 2011، ص 24.

كشفت العديد من الدراسات أن تفسير أسباب التخلف أو معوقات التنمية يعود بالأساس إلى الخصائص الطبيعية للبلدان المتخلفة، كالمناخ، و فقر التربة مما يتسبب في ضعف زراعتها، و يمكن الرد على هؤلاء بأن هذه المناطق التي توصف بالحارة أو فقيرة التربة قد تعاقبت عليها حضارات عريقة بالحضارة الفرعونية، و البابلية أو حتى حضارة أجدادنا هنا بالطاسيلي، كما يمكن القول بأن هناك مناطق واسعة مختلفة تقع خارج المناطق الحارة كالصين و حوض البحر المتوسط...إلخ.

و عموما يمكن إجمال أسباب التخلف فيما يلي: [1]

– **عامل الاستعمار**: لقد عانت معظم الدول المتخلفة من ظاهرة الاستعمار الأوروبي الذي نهب خيراتها و استغل مواردها المادية و البشرية، مستعملا سياسة التجهيل و التفقير، محاربا كل محاولة تطور حتى يبقي على سيطرته عليها.

– **الأطر الاجتماعية و الثقافية**: تتحكم في الكثير من المجتمعات المتخلفة التقاليد و العادات و الطرق القديمة في ممارسة الأفراد للأنشطة الاقتصادية التي يصعب تغييرها.

– **التكنولوجيا و عدم القدرة على الإبداع**: حيث أن الثورة الصناعية تميزت بإبداعات إمبريقية تحققت بفضل اليد العاملة غير المؤهلة. لكن الأمور تغيرت اليوم، حيث أن من متطلبات التصنع في القرنين السابقين الإبداع، الذي هم من مستلزمات النظام الرأسمالي.

– **الزيادة المستمرة في التبعية و الارتباط بالعالم المتقدم و زيادة المديونية**: هذه المديونية التي تعتبر عبئ كبير و ثقيل بل محطم لتنمية الدول المتخلفة حيث أنه من الصعب جدا التخلص منها.

– **الحروب**: إن الحرب معناها التوقف عن التنمية، فالدول الإفريقية في جنوب الصحراء تستدين أربع مرات لتغطية نفقات نزاعاتها الداخلية أو الجوارية أكثر ما تستدين من أجل التعليم و الصحة.

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير – **دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص 17.

فعالية و درجة تدخل الدولة: يؤكد "سامرز لورانس" بأن الحكومة الفاشلة هي التي تتدخل في كل شيء لكن بطريقة جد سيئة، أي أن نتائج ممارستها للنشاطات الاقتصادية لا تكون جيدة، أما الحكومة الناجحة فهي و إن كانت الأقل تدخلا و لكنها الأكثر فعالية، ولم تكن الشيوعية سوى طريق أطول قاد من الرأسمالية لها.

– الموارد الطبيعية: إن توفر الموارد الطبيعية يعد عامل مهم لدعم عملية التنمية، و من الملاحظ أنه في بعض الحالات المستغلة بصورة سيئة و الأرض التي تخصص لمنتجات زراعية وفقا لنظام لا يتماشى و تركيب المحصول، و كذلك الأرض المتروكة دون استغلال بسبب نقص في وسائل الري في أمثلة معروفة عن معوقات التنمية.

3 علاقة التنمية بالتخلف:

يربط مجموعة من الباحثين بين مفهوم التنمية و التخلف على اعتبار أن التنمية تعمل على نقل المجتمعات من وضع التخلف إلى وضع التقدم، إنه من الصعب فهم مصطلح التنمية بدون التطرق إلى تعريف التخلف و الفقر لأنهما متلازمان، إذ أن التنمية ما هي إلا وصف للسيرورة التاريخية التي تمكن من الخروج من التخلف، الذي كثيرا ما يحصر في التأخر المقاس بالنسبة للمكانة التي وصلت إليها الدول المصنعة و أبعد من ذلك فالتخلف بالنسبة لنا لا يبتعد كثيرا عن مفهوم الفقر الذي يعني: الجوع البطالة، عدم وجود المسكن اللائق، عدم القدرة على العلاج وقت المرض، عدم القدرة على التعلم، تفشي الأمراض المتنقلة عبر المياه...إلخ، و هو كذلك يعني: الضعف، الخوف من المستقبل و عدم التخطيط له، غياب التمثيل و النيابة و الحرية.[1]

و لهذا يقول فرانسوا بيرو: **"إن التنمية تهتم بتغذية الفرد، علاجه و تعليمه".**[2]

[1] فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية– دراسة حالة الجزائر، **رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012، ص 66.

[2] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص67.

كما عرف التخلف بأنه:"عملية إدماج البلدان– التي لم تصل إلى مرحلة الرأسمالية– في السوق الرأسمالية قبل أن تكتمل هذه البلدان نموها، و إذا حدث نمو في البلدان التي أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي و هي مازالت بتكوينات و هياكل ما قبل الرأسمالية، فإن هذا النمو يصبح مستواها و هذا هو معنى التخلف... فالتخلف [إذن]هو تشويه لعملية التنمية... و الذي يعني في نفس الوقت تبعية اقتصاد قبل الرأسمالي لاقتصاد الرأسمالي، فالتخلف إذن هو التبعية.[1]

و بالتالي فالتنمية دواء للتخلف، حيث تعتبر عملية لتغيير أحوال المجتمع المتخلف إلى أحوال أفضل منها.

المبحث الثاني: التنمية – مقاربة نظرية –

[1]فريمش مليكة، **المرجع السابق**،ص، 70.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الجانب النظري لإشكالية التنمية، بالتركيز على النظريات التي جاءت في ذات السياق، حيث ظهرت معظمها بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف و التنمية نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني و الاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة، و قد صنفنا هذه النظريات حسب ظهورها الزمني حيث سنتناول النظريات الكلاسيكية بشقيها الليبرالي و الماركسيو النظريات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، و قد حصرناها في أربعة مدارس عرفها الفكر الاقتصادي و هي: البنيوية، نظرية روستو أو النموذج الخطي لمراحل النمو، الماركسية الجديدة أو نظرية التبعية و أخيرا الليبرالية الجديدة.

المطلب الأول: نظريات التنمية الكلاسيكية

أ– النظرية الرأسمالية الكلاسيكية: اعتبرت الرأسمالية النموذج التنموي الوحيد و الممكن قبل الحرب العالمية الأولى، إذ يعتقد أصحاب هذه النظرية أنهم بإمكان الأمم الحصول على الثروة عن طريق:[1]

– الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مثل العمل، المصادر الطبيعية، التكنولوجيا و رأس المال كالمباني، الآلات و النقود.

– الأسواق أي يمكن أن تباع وسائل الإنتاج و البضائع و الخدمات بدون قيود و لا تدخل من أي سلطة كانت.

– شركات صناعية تقوم بالتصنيع إلى جانب تجارة حرة داخليا و دوليا.

و يعتقد أصحاب هذه النظرية أن السبب الرئيسي للفقر هو وجود خلل في وسيلة أو عدة وسائل للإنتاج، كرأس المال غير كافي أو عدم توفر الكفاءة و اليد العاملة المؤهلة.

من رواد هذه النظرية نجد: أدم سميث، ريكاردو و جون ستيوارت ميل و غيرهم.

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص83.

1- أدم سميث صاحب فكرة اليد الخفية و مقولة "**دعه يعمل أتركه يمر**"، و تكلم على ثلاثة حالات للنمو الاقتصادي و هم:

- **الحالة التقدمية:** و هي مرحلة التقدم المستمر في الثروة.
- **الحالة التراجعية:** و هي مرحلة النقص في الثروة و كذلك في أجور العمال.
- **حالة السكون:** و هي حالة الغياب في التغير الذي يحدث على مستوى إنتاج الثروة.

و قد عارض آدم سميث التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إذ نادى بالحرية الاقتصادية على إعتبار النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن نتيجة للميزات الذاتية التي يتمتع بها ،و نادى بمبدأ التخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل فزيادة الادخار، مما يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال أي التراكم، و يرى سميث أن الأرباح هي أساس تكوين المدخرات و زيادة تراكم رأس المال هذا من جهة، إلا أن زيادة الأجور يكون على حساب الأرباح و بالتالي ثقل المدخرات و يصل معدل تكوين رأس المال إلى الصفر مما يؤدي إلى الحالة التراجعية من جهة أخرى.

2- أما ريكاردو فيعتقد أن الزيادة في الإنتاج المصاحبة بزيادة أكبر في عدد السكان تشكل عائق أمام النمو الذي يتناقص إلى أن يصل إلى حالة الإنعدام، فتحليل ريكاردو مبني أساسا على أن النمو السكاني يقتضي بالضرورة زراعة الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى زيادة في سعر المواد الغذائية الأساسية، مما يشجع الملكية العقارية نتيجة لإرتفاع الريع العقاري مما يؤدي إلى عدم تشجيع الطبقة المنتجة و الرأسماليين.

ففي تحليله يؤكد ريكاردو على أن قانون الغلة المتناقصة هو الذي سيسود باعتبار أن الزراعة هي أهم قطاع ضمن القطاعات الاقتصادية القومية.[1]

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص 84.

و يقسم الطبقة المنتجة إلى: الرأسماليين، و العمال و ملاك الأراضي الزراعية، فالرأسماليين هم القادرين على قيادة النمو الاقتصادي و ذلك بتشييد المصانع و تشغيل العمال، ثم إعادة استثمار أرباحهم و العمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى، أما فئة ملاك الأراضي الزراعية فتمد المجتمع بالغذاء، و مع عملية النمو الاقتصادي المتميزة بزيادة الأرباح و زيادة في عدد السكان سيؤدي ذلك إلى الضغط على الأراضي الزراعية، بل حتى عدد الأراضي الأقل جودة و هذا ما يزيد من تكاليف الإنتاج في المدى البعيد مع انخفاض في معدل الربح و بالتالي فإن معدلات الإنتاج ستؤول إلى الانخفاض و هنا يتدخل قانون تناقص الغلة فيتحصل ملاك الأراضي الزراعية على ربح أكبر.

ب)– النظرية الماركسية:

تقوم هذه النظرية على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ضمانا للتوزيع العادل للدخل و استفادة كل فرد من النشاط الاقتصادي، و على زوال السوق و استبدالها بالتخطيط المركزي.

1– إذ تقوم نظرية ماركس في النمو على التسيير المادي للتاريخ، من حيث أن النظام الاقتصادي هو أساس كل النظم الاجتماعية الأخرى.

يقسم ماركس إجمال الناتج القومي إلى ثلاثة أقسام: رأس المال و الذي ينقسم بدوره إلى رأس المال الثابت و يقصد به المباني و الآلات و المواد الخام، و رأس المال المتغير و هو الأجور ثم فائض القيمة الذي ماهو إلا الربح الذي يتحصل عليه الرأسماليون، ثم الناتج الصافي الذي يشمل رأس المال المتغير و فائض القيمة.

و يؤكد ماركس على أن التناقضات الداخلية لعلاقات الإنتاج و تطور قوى الإنتاج تفسر التطور التاريخي للبشرية، إذ أن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة سيؤدي إلى الصراع بين الرأسماليين و الطبقة العاملة كنتيجة لاستغلال الأولى للثانية[1].

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص 85.

يعتبر البعض من الكتاب أن ماركس أول من استعمل مصطلح التنمية في معناها التام و أول من حاول التأسيس لنظرية تنموية اقتصادية، لأنه كان متيقن بأن جوهر التقدم كما أكد ماركس هو قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة، و أن تنمية الدول المتخلفة لا تكون إلا عن طريق استعمال رأس المال الموجود في الدول الغربية، و عليه سيمر تطور مجتمعات هذه الدول بنفس الطريقة و المراحل التي مرت بها المجتمعات الغربية.

2- لا يمكن الحديث عن النظرية الماركسية للتنمية دون ذكر "لنين" كأحد أعمدة هذه النظرية، لقد أعطى "لنين" في مناقشته لمفهوم التنمية الاقتصادية مضمونا فلسفيا و إيديولوجيا يتفق و وجهة النظر الماركسية، إذ يعتقد بعدم قدرة النظام الرأسمالي تحقيق التنمية، كما أعطى اتجاها عمليا تطبيقيا في كيفية تحقيق التنمية، إذ يربطها بعملية التخطيط الواعي و الهادف، و قد طبق "لنين" أفكاره عند تجسيده لسياسته الاقتصادية سنة 1921، حيث أكد أن طريق التنمية و الطريق التكنولوجي، أي إنشاء قاعدة مادية تكنولوجية، و أن التقدم المستمر الذي يتمثل في اندماج العلم بالإنتاج ليصبح عنصرا مهما فعالا في العملية و الإنتاجية، بالإضافة إلى إقامة صناعة قوية و ثورة ثقافية شاملة و تكوين متواصل لتخفيف التنمية.

نقد النظريات الكلاسيكية: إن ما قدمته هذه النظريات بشقيها الماركسي و الليبرالي هي سمات عامة للنظريات الاقتصادية للنمو، و أهمها تحويل علم الاقتصاد – خاصة بالنسبة للبراليين- إلى علم تفسيري يعمل على تحقيق أقصى ربح للمنتج و أقصى منفعة للمستهلك.

إن اهتمام مفكري النظرية الغربية قد انحصر في كيفية تنمية الدول الغربية فقط و لم يتطرقوا إلى كيفية تنمية الدول المتخلفة، حيث تعتقد هذه النظريات أن تخلف دول العالم الثالث هو تخلف عن الوصول إلى مرحلة الإنتاج الرأسمالي، التي يعتبرونها النموذج الأحسن للتنمية – ماعدا الاشتراكية-.[1]

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص 86.

إن تطبيق هذا الفكر في تنمية الدول المتخلفة لم يجدي نفعا، فرغم النجاح النسبي الذي حققته بعض الدول في الفترة 1970- 1980م بدأ التشكيك في جدوى هذا الفكر، إذ لم تستطع هذه الدول تحقيق أهدافها، بل ظهرت مشاكل جديدة، كمشكلة الديون الخارجية، و التبعية التكنولوجيا و الغذائية و عدم الاستقرار الداخلي.[1]

المطلب الثاني: نظريات التنمية الحديثة

سنتناول في هذا المقام أهم النظريات والنماذج التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل في أربعة مدارس هي:

1. **المدرسة البنيوية (قيادة الدولة للتنمية)**: لقد تأسست في أمريكا اللاتينية مع مطلع سنوات 1940، إذ ركزت على شرح أهمية العوامل البنيوية في اقتصاد محلي أو دولي في تحقيق عملية نمو الدول المتخلفة وعلى الآليات التي من خلالها تتحول إلى دول متقدمة وعصرية، إذ تهدف التنمية بالنسبة لهم إلى إحداث تحولات في بنية الاقتصاد الدول المتخلفة، كما أكد البنيويون على الجانب الكمي في النمو الاقتصادي واعتبروا الأرقام جانب مهم لكنه غير كافي لمتابعته وأن قياس التنمية مرتبط بعدد القطاعات التي تستعمل مستوى عالي من التكنولوجيا، ولا تحقق إلا في اقتصاد يتميز بتقسيم عادل لمجمل مخرجاته بين مختلف قطاعات الدولة، وأن التغيرات في البنية الاقتصادية لا تكون إلا بتدخل الدول، وهنا تلتقي هذه المدرسة مع المدرسة الاشتراكية من حيث أن الدولة هي المحرك الأساسي في تحقيق النمو.

كما تركز هذه المدرسة على ملكية الدولة للمؤسسات، إذ يعتقد البنيويون أنه لا يمكن فتح المجال أمام رأس المال المختلط في دولة نامية، لكنهم تقبلوا فكرة تحقيق التنمية عن طريق الرأسمالية، إلا أنهم لم يقتنعوا بأن السوق وحده قادر على تحقيق الوصول إلى رأسمالية قوية والتي هي من خصائص الدول المصنعة، ومنه على حكومات الدول النامية و ترقية التصنيع بكل فعالية عن طريق ضبطها للاقتصاد.

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص 87.

ومن أقطاب هذه المدرسة نجد "**بريباش Pribish**" الذي شرح أطروحة العلاقة بين المركز والمحيط، إذ يرى أن النمو في الغرب لم ينتقل أبدا إلى دول الجنوب، بل أن ثروات النمو الرأسمالي لم تتوزع بطريقة عادلة بين المركز المتطور والمحيط المتخلف.

- **كما ساهمت أفكار "أوسفادوسانكلOsvaldoSunhl"** في تدعيم هذه المدرسة عندما طالب بتنمية وطنية حقيقية ترتكز على صناعات أساسية كالصناعات البتروكيماوية والفولاذية معارضا المقترب الماركسي التقليدي الذي كان منحصرا في الدور الاحتكاري العالمي للرأسمالية متناسيا تأثيره على دول المحيط، وقد أكد "**سانكل**"بأن التطور التاريخي للرأسمالية العالمية وعناصره الهيكلية هي التي أنتجت التخلف الذي ما هو إلا جزء من السيرورة التاريخية للتنمية الشاملة للنظام الدولي ومنه فإن التخلف والتنمية هما وجهان لنفس السيرورة التاريخية العالمية.

أما "**سمير أمين**" فقد قسم النظام الاقتصادي إلى أربعة قطاعات: الصادرات، الاستهلاك الجماعي، الاستهلاك الترفي، ثم التجهيزات الأساسية وأساس إشكالية إحداث التنمية هو العبور من نموذج التنمية التابعة والمتخلفة القائمة على التمفصل بين القطاعين الأول (الصادرات)والثالث (الاستهلاك الترفي) إلى نموذج تنموي حقيقي، أي النموذج المستقل القائم على التمفصل بين القطاع الثاني (الاستهلاك الجماعي) والقطاع الرابع (التجهيزات الأساسية).[1]

كما يري **سمير أمين** أن انتقال الدول المتخلفة من نموذج تنمية تابعة إلى نموذج مستقل، ما هو إلا تحول تدريجي للظروف التاريخية التي تقودها من نمط رأسمالي إلى نمط ذاتي ووطني وأنه لا يمكن لهذه الدول أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة بسبب الزيادة في عملية التطور المتسارع للتكنولوجيا الحديثة،ومنه لم يبقى سوى خيار نموذج ذاتي مبتكرا من طرف دول المحيط بنفسها لأنها عليها إعادة النظر وجذريا في نمط الرأسمالي وفي

[1]. فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص ص 90-92.

كل المشكلات التقنية الإستراتيجية الانتقال وخاصة تلك المتعلقة بين الزراعة والصناعة وبين الصناعة الحقيقية والصناعة الأساسية وغيرها وبالتالي يجب إتباع إستراتيجية الاعتماد على النفس.

نقد المدرسة البنيوية:

حتى وإن كان لأفكار هذه المدرسة مشاركة معتبرة في فهم وإدراك سيرورة التنمية وكيف تحقيقها بالنسبة للدول المتخلفة إلا أن قاعدتها الوصفية لم تكن ناجحة في العديد من المرات لأن العديد من الدول التي تبنت سياسات إحلال الواردات أدركت خاصة مع سنوات 1960 أن قيادة الدولة للتصنيع لم يمكنها من خلق أهم الشروط المتعلقة بضرورة توفير الماكينات والآلات الثقيلة.

وأكثر من ذلك فإن التدخل الكبير للدولة في السوق أنتج عدم الفعالية التي تسببت في كثير من الحالات في مشاكل اقتصادية محلية وخارجية، فقيادة الدولة للتصنيع أدى إلى توسيع الازدواجية التي تكلمنا عنها أي تعايش لقطاعين حديث وتقليدي، إلى جانب توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء داخل البلدان النامية ذاتها.[1]

2. النموذج الخطي لمراحل النمو The linear-stages-of Growth Model

نظرية روستو: قدمت من طرف الاقتصادي "**والت ويتمان روستو**" سنة 1960 تقوم هذه النظرية على الافتراض بأن التنمية الشاملة للمجتمعات تتحقق بناءا على خطوات مرحلية وتدريجية أي أن هناك مراحل محددة يمر فيها أي مجتمع قبل أن يصل إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويؤكد روستو أن عملية التنمية هي سيرورة خطية فوضع 5 مراحل للنمو ينتقل فيها الاقتصاد القومي بالتدريج وهي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي
2. مرحلة التهيؤ للانطلاق
3. مرحلة الانطلاق

[1]. فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص 94.

4. مرحلة النضج

5. مرحلة الاستهلاك الوفير

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي**: هي مرحلة تتميز بالطول والبطء الشديد، كما أن الدولة فيها تكون ضعيفة ومتخلفة اقتصاديا تستخدم الوسائل البدائية في الإنتاج، ويتسم اقتصادها بطابع الزراعة التقليدي،كما يلعب النظام القبلي دورا أساسيا في التنظيم الاجتماعي وانخفاض مستوى الإنتاج وضعف متوسط الدخل الفردي.

ب.مرحلة التهيؤ للإنطلاق: وفيها تكون الدولة متخلفة اقتصاديا، ومن مظاهر هذه المرحلة: إدخال وسائل حديثة، قيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة والاهتمام بإنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ، مع انخفاض متوسط الدخل الفردي، كما يميز هذه المرحلة هو ظهور طبقة من المفكرين تبتعد عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع .

– وقد أظهر روستو مشكلتين أساسيتين في هذه المرحلة الأولى وهي ضرورة مشاركة القطاع الزراعي والصناعة الإستخراجية في تمويل التنمية وليس تحولهما إلى عبئ يعيقها أما الثانية والمتعلقة برأس المال العام فيقوم بتشييد السكك الحديدية ومد الطرقات، طالما أن هذا النوع من المشاريع لا يعود بربح سريع ومنه فهو يحتاج إلى تدخل الدولة لتمويل تلك الاستثمارات الكبيرة.[1]

ج .مرحلة الانطلاق: وقد عرف روستو الانطلاق على أنه المرحلة التي يصل فيها النشاط الاقتصادي إلى مستوى إنتاجي معتبر مع تنوع وتغير في المنتوجات مما يؤدي إلى تغير كبير وتدريجي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن لهذه المرحلة أن تكون بدون توفر ثلاثة شروط أساسية تتمثل في زيادة معدل استثمارات الدولة، وتنمية القطاعات الصناعية الهامة عن طريق تحقيق نسبة نمو مرتفع، وأخيرا فيجب التأسيس لجانب مؤسساتي سياسي واجتماعي قصد توسيع القطاعات العصرية.

[1]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، بيروت :دار النهضة العربية، 1982 ،ص ص 66-69.

د .مرحلة النضج: هنا تكون الدولة قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية بشكل متوازن وقد تمكنت من رفع مستوى الإنتاج المادي وزيادة الاستثمار، ومن مظاهر هذه المرحلة، قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية وحيث يصل معدل الاستثمار فيها بين 10 % إلى 20 % مما يحقق دخل يفوق معدل زيادة السكان.[1]

هـ .مرحلة الاستهلاك الوفير:وهي آخر المراحل وفيها يتم بلوغ مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي والمستوى المعيشي وذلك نتيجة لإمكانية الحصول على دخل عالي وقسط وافر من السلع الاستهلاكية، ومن أهم مظاهرها ارتفاع مستوى استهلاك الفرد من السلع الاستهلاكية كالسيارات والثلاجات والغسالات...الخ.

وكذلك زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني في المجتمع مثل ما تعرفه الولايات المتحدة.

- من خلال ما تقدم في هذه النظرية نصل إلى أنها تقوم في قياسها للنمو الاقتصادي على زيادة ارتفاع مستوى الدخل الفردي، حيث قام بتفسير التحويلات التي عرفها كل من رأس المال والتكنولوجيا من دول الشمال إلى دول الجنوب. إلا أنه من السهل إبراز الحدود التي يقف عندها والتي من أهمها: اعتبار الاقتصاد الأداة الوحيدة والعامل المحدد في إحداث التطور التاريخي للمجتمعات .

- وقام **روستو** بالتأكيد على وجود مراحل متشابهة يمر بها اقتصاد كل مجتمع مع إهمال المكونات التاريخية لكل منها.[2]

3. مقترب الماركسية الجديد Neo-Marxist approach

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات –موضوعات)**، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2007،ص ص112-113.
[2]. فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص97.

(استغلال الدول المصنعة للدول النامية):وهي من أهم مدارس التنمية المستدامة التي ميزت سنوات الستينات والسبعينات، حيث ارتكز روادها على مبادئ فلسفية ماركسية، إلا أنهم أكدوا على ضرورة تعديلها قبل تطبيقها على الدول النامية، لأن **ماركس** لم يكن يملك المعلومات الكافية لتطوير نظرية كاملة حول التخلف، خاصة وأن العديد من الدول النامية لا يمكنها أن تمر بمرحلة الرأسمالية المتقدمة لتصل إلى تحقيق الاشتراكية، لكن يبقى التأثير الماركسي واضح وذلك يتجلى في :

- قام الماركسيون الجدد بتوسيع المذهب الماركسي الأرثوذكسي عن طريق التمعن في قضية الاستغلال بين الشعوب، حيث أعطوا بعدا دوليا قائم على سلوك الدول لنظرية ماركس حول فائض القيمة التي تؤكد على سرقة واستغلال أرباب العمل للطبقة الكادحة، الأمر نفسه حصل بين الدول المصنعة والدول النامية، أي أن الأولى كانت تتحصل على فائض القيمة من الثانية عن طريق دفعها للأثمان رخيصة للمواد الأولية المستوردة من الدول النامية، ثم تقوم بتحويلها إلى سلع نهائية لتبيعها بأثمان جد مرتفعة وهذا ما عرضها إلى تخلف مزمن.

- أما ثاني عامل تأثيرا بالماركسية، يتمثل في إمكانية حدوث ثورة اجتماعية تلي تحقيق المجتمع للتحولات الرأسمالية، فإن أكدت النظرية الأرثوذكسية على إمكانية حدوث ثورة اجتماعية لكن بعد وصول الدول النامية إلى ازدهار وتفتح صناعي، فإن النيوماركسية تؤكد على ضرورة المرور بمرحلة تصنيع غير ممكنة بالنسبة للعديد من الدول النامية التي في مجملها بقيت حبيسة ولصيقة مرحلة تخلف ولا مبالاة طويلة، وأنه من الصعب تحقيق أو متابعة التصنيع في هذه الدول التي دخلت الاقتصاد الرأسمالي الدولي وهي لم تخرج عن دور المنتج للمواد الأولية الرخيصة الثمن، ولهذا دعى الماركسيون الجدد الشعوب إلى تحقيق ثورة الاشتراكية.[1]

نقد النظرية: لقد كان للماركسية الجديدة كنظرية مساهمة أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأنها ناقشت وتساءلت عن العديد من المسائل التي كانت تعتبر دعامة للنظرية الليبرالية في التنمية وبينت حدودها، إلا أنها لا

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص99.

تبدو كنظرية مستقلة بذاتها وإنما هي جزء من نظرية التبعية التي لا نرى أية استقلالية عنها خاصة في قضية ارتباط تنمية الدول المتخلفة بدعم ومساعدة الدول الأجنبية، وهذا ما عرضها لنقد وهجوم كبيرين: إذ أكد العديد من النقاد المطالبة الكبيرة النيوماركسية لتحقيق تنمية الاكتفاء الذاتي سيقود إلى الركود الاقتصادي مرتكزين خاصة على دلائل إمبريقية، كما أكد آخرون أن هذه النظرية قد فشلت في توسيع أمثلة عن التخصص في الدول النامية[1]

4. عودة مدرسة النيوكلاسيكية The Neoclassical Revival

(عدم تدخل الدولة، الأسواق الخاصة هي أسس التنمية): لقد عاد الفكر الليبرالي الأرثوذكسية من جديد مع سنوات الثمانينات حيث كانت معظم الدول الأوربية تحت قيادة الأحزاب المحافظة مثل: حزب المحافظين في بريطانيا بقيادة"**مارقريت تاتشر**" ، حيث انتقدت النظرية النيوماركسية واعتبرتها خاطئة وغير واقية بل مضللة، كما أنها رفضت الأفكار البنيوية التي تعتبر أن مشاكل الدول النامية هي نتيجة للعراقيل الهيكلية الموجودة في الاقتصاد الدولي، وأن الضعف الذي تتميز به الهياكل المحلية يتطلب تدخل معتبر للدولة في الميدان الاقتصادي. بالنسبة لنيوكلاسيك فإن الركوض الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية هونتيجة لضعف السياسات الاقتصادية المخططة والموجهة منطرف الدولة نتيجة للتدخل المبالغ فيه للدولة في الاقتصاد، إذ يؤكدون على ضرورة إزالة الحدود والعوائق التي تعرقل عمل السوق والتقليل من تدخل للدولة قصد تحريك وتشجيع الاقتصاد القومي وتطوير إقامة سوق فعال، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق: خوصصة المؤسسات العمومية،تطوير التجارة الحرة ، التقليل أو إزالة العوائق التي تعرقل الاستثمار الأجنبي.[2]

المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية

[1]. فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص 100.

[2]. نائل عبد الحفيظ العوامله، **المرجع السابق**، ص42.

أصبح الاهتمام بالتنمية بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لـ[1]:

1- تزايد عدد الدول النامية.

2- تغير مواقف الدول المتقدمة اتجاه إنماء دول العالم الثالث.

3- تناقص كفاية سياسة الحرية الاقتصادية.

4- التطورات السكانية في العالم.

5- بروز دور هيئة الأمم المتحدة.

بالاضاف إلى ذلك فقد حدد بعض المفكرين تطور مفهوم التنمية وما يتضمنه زمنيا إلى أربع مراحل، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر، أما البعض الآخر فهو يركز على أن تطور هذا المفهوم جاء من خلال المدراس الفكرية الاقتصادية، وخاصة المدارس المعاصرة في النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعريفها وابراز أهم نظرياتها، بالإضافة إلى ابراز أهم التحديات التي واجهتها إلى أن تطورتإلى مفهوم التنمية المستدامةـ وذلك باعتبار أن التنمية الاقتصادية كإطار قاعدي ـ و ما يحتويه من سمات و خصائص و أبعاد ، وذلك من خلال تتبع تطور المفهوم زمنيا وإدراج كل مدرسة في الفترة التي ظهرت فيها.

وبشكل عام يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها:

1- التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن الثاني العشرين بالاعتماد على الإستراتيجيات التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدولإستراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلتها الاقتصادية

[1] محمد عبدالعزيز عجمية، محمد الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها–نظرياتها– سياساتها**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص ص 14-19.

والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الإستراتيجيات: إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعد نموذج **والت روستو** (كما ذكرنا سابقا) أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة.[1]

2- التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدءًا مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد اخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية و المشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز serrs الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دول ما في نظره مكافحة مشكلة الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وإذا ما تفاقمت حدة واحدة أوأكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية لتلك الدولة حتى و إن لو تضاعف الدخل القومي و الفردي فيه، و كذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي:[2]

- إشباع الحاجات الأساسية.
- إحترام الذات.
- حرية الإختيار.

3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة:

[1] عثمان محمد غنيم، ماجده أبو زنط، **التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، ط1، عمان: دار صفاء، 2010، ص ص 19-20.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجده أبو زنط،**المرجع السابق**، ص21.

إمتدت هذه المرحى تقريبا في منتصف السبعينات إلى منتصف القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية اللتي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكانالعاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى انها تهتم ايضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان ولكن السمة التي غلبتعلى هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الاخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنميةضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.[1]

4- التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد اشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية إلى الجوانب البيئية طوال العقودالماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنميةعرف بإسم**التنمية المستدامة**، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان **مستقبلنا المشترك**، ونشر لأول مرة عام 1987. و قد انتشر المفهوم بشكل سريع و قد ارتبط بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم ولهذه المشكلات هي:[2]

- إنتشار الواسع والمتزايد للفقر.
- التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

الجدول رقم 03: تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية.

[1-2] عثمان محمد غنيم، ماجده أبو زنط، **المرجع السابق**، ص ص 21-22.

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية ـ منتصف ستينات القرن 20	الاهتمام الكبير بالجوانب الاقتصادية ـ اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (التنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	منتصف ستينات ـ منتصف سبعينات القرن 20	إهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	-الإنسان هدف التنمية (التنمية من أجل الإنسان -الإنسان وسيلة التنميةا)
3	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف سبعينات ـ منتصف ثمانينات القرن 20	إهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	-الإنسان هدف التنمية. التنمية من أجل الإنسان. -الإنسان وسيلة التنمية. -تنمية الإنسان.
4	التنمية المستديمة = الإهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف من ثمانينات القرن العشرين و حتى و قتنا الحاضر.	إهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام كبير بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية عن الجوانب الأخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	-الإنسان هدف التنمية. التنمية من أجل الإنسان. -الإنسان وسيلة التنمية. -تنمية الإنسان.

المرجع:عثمان محمد غنيم، ماجده أبو زنط، المرجع السابق، ص34.

خلاصة الفصل الثاني :

تعتبر عملية التنمية ظاهرة قديمة وليست وليدة الساعة وهي من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين ظهرت مع بروز التغيرات الإقتصادية التي شهدها العالم والظروف الإستعمارية التي عايشتها الدول وظهرت كبداية للدلالة على عملية مستمرة للمجتمع من خلال إحداث التقدم المادي والتقدم الإقتصادي إلى أن تطور المفهوم ليشمل مفهوم التنمية المستدامة، وتأتي عملية التنمية وتحديث المجتمع للتعرف على الأسس التي تقوم عليها، ومايرتيط بها من عمليات أخرى مثل التقدم، التخلف، النمو، والتي يترافق على الدوام مع هذه التنمية والإتجاهات النظرية التي كان بروزها واضح بعد الحرب العالمية الثانية مع تزايد الإهتمام بقضايا التخلف والتنمية والإنتقال من النظرة الكلاسكية التي تركز على تحقيق أقصى ربح منتج وإعتماد إنتاج الرأس مالي بإعتباره النموذج الأحسن لإحداث التنمية في الدول المتقدمة لتتطور إلى النظرة الحديثة والتي تهدف إلى تحقيقها من خلال إحداث تحولات في بنية إقتصادية للدولة المتخلفة فالتنمية بمفهومها الحقيقي تتطلب البحث في طبيعة وأسباب تطور الدول المصنعة والأسباب التي حالت دون تطور الدولة النامية وكذا رفع مستويات المعيشة وتغيير القيم الثقافية للمجتمع.

الفصل الثالث:

التنمية و الحكم الراشد في الجزائر

ـ دراسة في الواقع و آليات التطبيق ـ

مقدمة:

تصارع الجزائر و تجابه اليوم أكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة و معقدة و عميقة، رغم الإمكانيات المتاحة لها، و يمكن النظر إلى ذلك بنظرة تشاؤمية في الواقع، لكن هناك مؤشرات ذاتية تجعلنا نعتقد أن الخروج من هذه الأزمة ليس في الأجل القصير، بالرغم من المجهودات التي بذلتها من تغييرات في الهيكلة الاقتصادية حيث كان لكل مرحلة زمنية سياستها التنموية التي اعتمدت على أساس عقيدة سياسية وظروف محلية وإقليمية ودولية، فالجزائر عرفت الاشتراكية في عهد الرئيس هواري بومدين، ثم بدأت تخطو خطوات نحو الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس الشادلي بن جديد ولكن الحركة التنموية توقفت بشكل شبه كلي بعد دخول الجزائر في سنوات الإرهاب، الذي أثر بشكل كبير في هذه الحركية، لكن بعد مجيء الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة تم الاعتماد على مقاربات جديدة في التنمية الاقتصادية بالمنظور الليبرالي من أجل بناء اقتصاد يقوم على اقتصاد السوق وهذا ماحدث منذ 1999.

وبعد تعرضنا للإطار النظري و المفاهيمي للتنمية والحكم الراشد فإننا سنتناول في هذا الفصل دراسة العلاقة القائمة ما بين الحكم الراشد و التنمية من خلال المعايير التي يقوم عليها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتناول فيه واقع التنمية والحكم الراشد في الجزائر وذلك بدراسة آليات الحكم الراشد ومؤشرات قياس التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: علاقة الحوكمة بالتنمية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى إبراز طبيعة العلاقة ما بين التنمية وبعض المتغيرات المكونة للحوكمة.

المطلب الأول: علاقة التنمية بالديمقراطية وحقوق الإنسان

1- علاقة الديمقراطية بالتنمية:

لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم الحكم، ذلك أنها أصبحت أسلوبًا للممارسة السياسية والحركة الاجتماعية والاقتصادية، ويُعرف جوزيف" شومبيتر "Joseph Schumpeter" الديمقراطية بأنها: ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد من خلال اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس. ويعتبرها البعض أنها مجموعة من الأنماط التي تحدد طرق الوصول إلى المناصب العامة الرئيسية.[1]

الشكل رقم 02: يبيّن البنية المنطقية لمفهوم الديمقراطية:

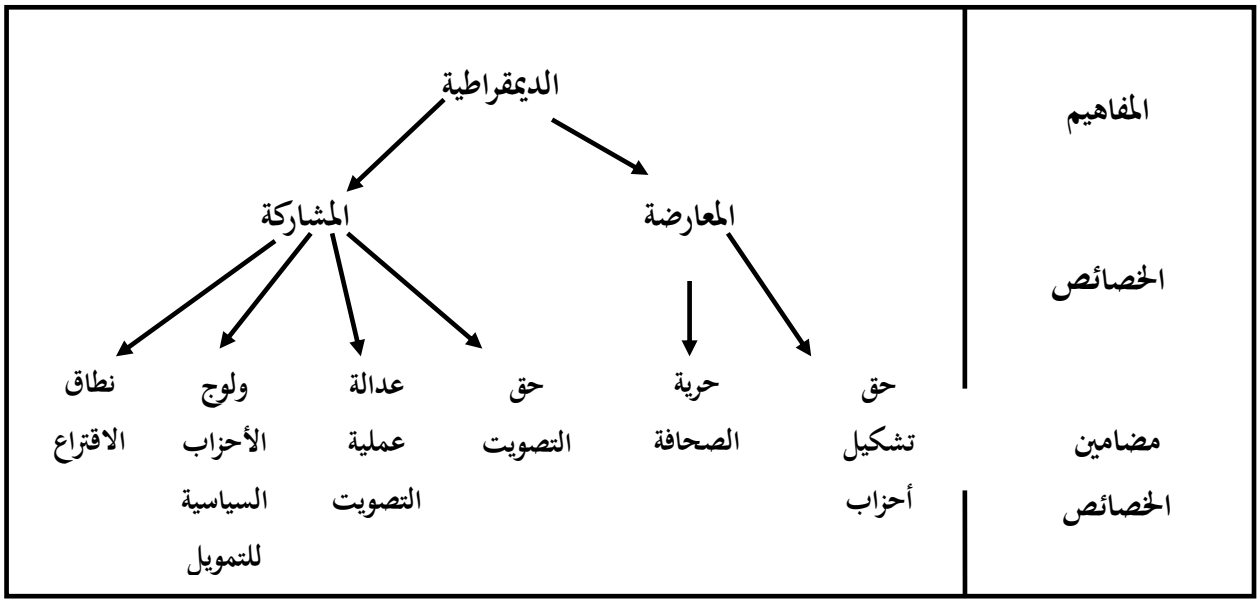

المرجع: رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا،المرجع السابق، ص84.

[1]- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد "رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، الجزائر: **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل 2011، ص368.

– الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية:

– **التمثيل الشعبي والإنتخابي:** يعتبر الانتخاب القاعدة الأساسية التي تقوم عليها النموذج الديمقراطي، فهو طريقة مثلى لإختيار الحكام.

– **النواب المسؤولين:** يتحمل النواب في الديمقراطية الحديثة مجمل الأعمال السياسية ويتم اختيارهم من قبل الشعب بعد ترشحهم في دوائر انتخابية.

–**البرلمان:** وجود برلمان يتكون من مجالس أو غرف يعتبر بين أحد الركائز لوجود الديمقراطية ي ظل وجود الشفافية والنزاهة وإتقان العمل.

– **الفصل بين السلطات:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية حيث يعتبر الكاتب الإنجليزي "جون لوك" John Locke" من خلال مؤلفه " Montesquieu" في مؤلفاته " روح القوانين 1748" مؤسسي هذا المبدأ الذي يعتبر مختلف الأجهزة الحكومية مستقلة الواحدة عن الأخرى، وتمارس وظائفها بصفة منفصلة عن بعضها البعض.[1]

من خلال ما تقدم نلاحظ أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تكاد تكون علاقة جدلية أي أنّه أصبح من المعروف منذ نهاية القرن العشرين أن لا وجود لتنمية حقيقية وشاملة، دون التدبير المنفتح للتوترات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تنشأ بين السياسات العامة التي تهتم بخدمة الصالح العام والاستثمارات الخاصة التي لا تهتم إلا بالربح.[2]

فالتنمية والديمقراطية بينهما علاقة متبادلة، بحيث كلّ منهما يقوم على عناصر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، ما يجعل تحقيق إحداهما بشكل حقيقي وموضوعي قد يؤدي إلى تحقيق الآخر، لأنّ كلا منهما يعطي

[1] غربي محمد، **المرجع السابق** ، ص369.

[2] ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدل إلى تنمية عربية مستدامة، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص25.

الأولوية لإنشاء نظام سياسي واقتصادي مستقل قادر على تدبير العلاقات المتطورة بين التغيرات الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والثقافية.

فالتنمية تقوم على الديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة[1].

فحسب الأستاذ "بطرس غالي" وآخرون فإن مفهوم الديمقراطية والتنمية مفهوما مكملان لبعضهما البعض كونهما يعبران عن طموحات وتطلعات الأفراد والشعوب من خلال حقوق تم تشريعها من طرف الدول والمنظمات الدولية ولعل إعلان فيينا لعام 1993 أشار إلى أوجه التفاعل وطبيعة العلاقة التي تربط بين المفهومين بالإضافة إلى حقوق الإنسان.

- ولقد أكدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين القرار 47/200 وجوب تدعيم الديمقراطية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى الإهمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في التعليم والغذاء والسكن.

- تعزيز الحرية الاقتصادية وإتباع سياسات نشطة بغية توفير فرص العمالة المنتجة وتأمين الرزق على نحو مستدام[2].

حيث تؤكد النتائج الناجحة المعاصرة أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية تمثل مسارًا ذا اتجاهين: الديمقراطية توفر آليات ومؤسسات من شأنها أن تمكن من تحقيق تنمية حقيقية ذات وجه إنساني، وتقدم المسيرة التنموية من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية والملائمة لترسيخ الممارسات الديمقراطية في المجتمع[3].

---

[1]- حسن كريم، **المرجع السابق**،ص41.

[2]- مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، **مجلة العلوم الإنسانية**، بسكرة جامعة محمد خيضر، العدد11، ماي 2007، ص224.

[3]- عبد الله تركماني، جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2659، 2009-05-27.متحصل عليه من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

2 ـ علاقة التنمية بحقوق الإنسان

يعود التبلور النسبي لفكرة حقوق الإنسان بمعناها الحديث إلى أواخر الحرب العالمية الثانية، كرد فعل على الأزمات التي خلفتها الحرب من أجل الحماية من إعادة ارتكابها، إلا أن الجذور الأولى للمفهوم كانت في معاهدة فيينا (1815)، ومعاهدة جنيف (1864)، ومواثيق عصبة الأمم المتحدة (1945) أول وثيقة دولية اعترفت بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ولجنة حقوق الإنسان (1947) التي كلفت بإعداد وإعلان اتفاقية خاصة بحقوق الإنسان والتدابير الخاصة بها.وفي سنة (1948) تم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمقتضى المادة (88) من ميثاقها في 10 ديسمبر 1948.حيث كان هناك في فترة الحرب الباردة تباينا في الحقوق فجاءت الحقوق المدنية والسياسية في (الجيل الأول)، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في (الجيل الثاني).

وفي خضم الصراع بين الجيلين السابقين، ظهر الجيل الثالث من حقوق الإنسان ويشمل الحق في البيئة، والتمتع بالتراث المشترك للإنسانية، والحق في السلم إلى جانب التنمية المستدامة[1].

التنمية حق من حقوق الإنسان:

ترجع فكرة الحق في التنمية إلى إعلان منظمة العمل الدولية (فيلادلفيار44)، وتعود فكرة المطالبة بالحق في التنمية داخل أروقة الأمم المتحدة إلى مطلع الستينيات عندما اقترح لوبري (Lebret) قانون للتنمية ودافع "كيبامياي" عن هذه الفكرة سنة 1977.

ولقد كان لصدور القرار 130/32 سنة 1977 الذي أكد على ترابط كافة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة أثر في الترابط بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وتعزيز كرامة الإنسان.

[1]- بورغدة وحيدة، **المرجع السابق**، ص ص13-16.

ومنها صدر إعلان الحق في التنمية (1986)، واعتبر الإعلان أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشيط فيها. وبعد ذلك تمت بلورت العديد من المؤتمرات والقمم وذلك لتعزيز وإرساء مبدأ التنمية كحق من حقوق الإنسان.

يظهر لنا مما سبق أن التنمية وحقوق الإنسان مترابطان ويدعمان بعضهما البعض، فالتنمية لا يمكن أن تكون في غياب احترام كامل لحقوق الإنسان، وبالمقابل فإن الأخيرة لا يمكن أن ترقى وتزدهر إلا في بيئة نامية تسمح لشعوبها بالتعرف على حقوقها والمطالبة بها.

فطبيعة العلاقة بينهما هي علاقة تكامل بين حقوق الإنسان والتنمية، تجعلهما مترابطين على نحو توافقي وتكاملي، فالتنمية تركز على تعزيز القدرات والحريات التي يتمتع بها الأفراد بينما تمثل الحقوق مطالبات الأفراد بأجهزة وممارسات تسيير وتأمين هذه القدرات والحريات[1].

المطلب الثاني: علاقة التنمية بالمشاركة–الشفافية–المسائلة

1/ علاقة التنمية بالمشاركة:

يركز الحكم الراشد على المشاركة والتي تعد هدف إنمائي جوهري في حد ذاتها، فالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، تعني بزيادة الخيارات المتاحة للإنسان خاصة إذا ما تعلق الأمر بشرائح المجتمع الممثلة تمثيلا ناقصا كالفقراء والنساء.[2]

– **مفهومها:** تعني المشاركة حق المواطنين في الترشح والتصويت وإبداء الرأي ديمقراطيا في البرامج والسياسات والقرارات، وتتطلب توفر القوانين الضامنة لحرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب وحرية الرأي والتعبير و ترسيخ الشرعية[3].

[1] بورغدة وحيدة، **المرجع السابق** ، ص ص47-53.

[2] شعبان فرج، **المرجع السابق** ، ص 22.

[3] نضيرة دوبابي، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان، 2009-2010،ص105.

– كما تعني المشاركة جميع الآليات التي تخوّل للمواطنين والقطاع الخاص المشاركة في عملية إدارة الحكم.

– وتأخذ المشاركة عدة أشكال فقد تكون عبر الإقتراع، أو عبر الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني، أو عبر المساهمة في إدارة قطاع الخدمات العامة.

ومن أهم أشكال التنمية ما يلي:[1]

أ– مشاركة المواطنين المباشرة: وتعني أن يكون للمواطنين دور فعال في إدارة شؤون مجتمعهم، وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس (ذكور وإناث) فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، وفرص التأثير على البرامج الحكومية، بحيث تكون هذه المشاركة مبنية على الديمقراطية، وتتعزز أكثر في ظل اللامركزية التي تسمح بمشاركة أكبر عدد من أفراد المجتمع المحلي بأفكارهم وجهودهم في تنمية مجتمعاتهم.

– كما تكون مشاركة المواطنون غير المباشرة من خلال اختيار ممثلين لهم سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

ب–مشاركة القطاع الخاص:

يعد الحكم الراشد سبيلا لتحقيق التنمية، كما يعد القطاع الخاص شريكا في تحقيق هذه التنمية، وانطلاقا من هذا الترابط وبعدما اتجهت أغلب دول العالم نحو اقتصاد السوق، أصبح للقطاع الخاص دورًا كبيرا في إدارة اقتصاديات الكثير من الدول من خلال آليات الخوصصة كقطاع التعليم، الصحة وغيرها.

ج–مشاركة مؤسسات المجتمع المدني:

تطلع منظمات المجتمع المدني بجزء كبير من العمل الاجتماعي القائم على التطوع والتنظيم والذي يهدف إلى حماية حقوق الأفراد والجماعات، كما أن وجود مجتمع مدني نشيط ومثقف ومتشبع بالقيم يكون مؤهلا بشكل جيد لفض النزاعات دون اللجوء إلى العنف، ويرفع من شفافية النظام السياسي، ويقوي من سلامة حكم القانون والمسائلة ويكون طرفا أساسيا في توفير مناخ ملائم للتنمية التي يسعى لتحقيقها الحكم الراشد.

[1]– شعبان فرج، **المرجع السابق**، ص ص18-20.

إذن من خلال ما سبق تتضح لنا العلاقة الوثيقة ما بين المشاركة والتنمية، فبوجود المشاركة تتحقق عملية التنمية، وذلك عند مشاركة المواطنين في إعداد ورسم السياسات الحكومية والمسائل المتعلقة بالتنمية التي يريدونها، والتي تتعلق بحياتهم ومستقبلهم مباشرة.

2– علاقة التنمية بالشفافية :

–**مفهوم الشفافية:** ترمز إلى حق المواطنين في التعرف على المعلومات الضرورية، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، والتي يجب نشرها واطلاعالمواطنين عليها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة من جهة وتقليص الفساد من جهة أخرى[1].

تعرف هيئة الأمم المتحدة:

الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة،واكتشاف الأخطاء[2].

أهمية الشفافية بالنسبة للتنمية ومتطلباتها:[3]

–تعمل على تقليص الغموض والضبابية، وتساهم في الحد من الفساد الذي يعتبر أهم عائق في طريق التنمية.

– إن تحسين الشفافية هو الخطوة الأولى لتحسين الحكم ومنه إلى تسهيل عملية التنمية.

–تساعد الشفافية على الحفاظ على المال العام وحمايته من الضياع، وبالتالي يساهم في عملية التنمية.

---

[1]– حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011–2012، ص30.

[2]– **جهاز المراجعة المالية**، ليبيا، متحصل عليه من:

http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=comcontentview=articlelid=308:g.....&ltemid=182

[3]– شعبان فرج، **المرجع السابق** ،ص 21.

-تساعد الشفافية على فتح قنوات الاتصال بين المواطنين وأصحاب المصالح والمسؤولين، مما يسهل في تقديم البرامج التنموية.

-تتطلب الشفافية وجود ديمقراطية في الممارسات العملية، بما يضمن حق الوصول إلى المعلومات.

-وجود مجتمع مدني واعي وناضج، وحرية تشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب وغيرها، إلى جانب حرية الصحافة والإعلام.

وفي الأخير نلاحظ مما سبق أن وجود علاقة وثيقة بين الشفافية والتنمية، حيث تعتبر الشفافية من متطلبات تحقيق التنمية.

3-علاقة التنمية بالمسائلة:

- ورد للمساءلة عدة تعاريف من طرف الباحثين والمتخصصين، منها:

- فالمساءلة تعني التزام الدولة ومؤسساتها الحكومية بتقديم حساب عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها. وتقديم إجابات أو تفسيرات عن أسباب فشلها في نفس الوقت الذي تحصل فيه عن الثقة عند النجاح، ويمكن تحقيق مساءلة الحكومة من خلال النظم الداخلية (المساءلة الداخلية) التي تحكم سلوك مختلف الأجهزة الحكومية، وذلك لحماية المصالح العامة، كما يمكن أيضا تحقيق مساءلة الحكومة من خلال الوسائل المباشرة (المساءلة الخارجية)، ويتم ذلك بإستجواب الحكومة وأجهزتها عن تصرفاتها، وعن أدائها وعن النتائج التي تخص أفراد المجتمع.[1]

- ومبدأ المساءلة والمحاسبة لا يشمل فقط القطاع العام، إنما يشمل أيضا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يركز على مبدأ فصل الخاص عن العام، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

- وتظهر أهمية المساءلة من خلال ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية.

[1] شعبان فرج، **المرجع السابق** ، ص 22.

- **أهداف المساءلة**: يمكن حصر أهدافها في النقاط الثلاثة التالية:[1]

- **المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم**: تعتبر إحدى آليات ضبط الأداء.

- **المساءلة كنوع من الضمان**: يضمن من خلالها المواطنون والمشرعون والرؤساء حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة.

- **المساءلة كعملية للتحسين المستمر**: عند تحقيق الهدفين السابقين تكون المساءلة أداة لخفض السلبية في الأداء.

- يساعد مبدأ المساءلة والمحاسبة في سيرورة عملية التنمية وذلك من خلال متابعة برامج وخطط التنمية ومراقبة تنفيذها.

- تعد المساءلة من أهم المعايير والأسس التي يقوم عليها الحكم الراشد، حيث أن هذا الأخير أصبح كضرورة أساسية لتحقيق مطالب التنمية ضمن نطاق احترام سياسة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تعتبر المساءلة أداة ووسيلة لتحقيق عملية التنمية باعتبارها معيارا ضابطًا للأداء الحكومي.

من خلال ما تقدم حول المساءلة يتضح لنا دورها في الكشف عن قصور ما، الذي يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء والوصول إلى الترشيد في إدارة الدولة، ما يؤدي إلى التقليل من ظاهرة الفساد ومنه إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستمرة بخطوات ثابتة[2].

[1]- شعبان فرج، **المرجع السابق** ، ص23.

[2]-من إعداد الباحثة.

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالأمن ومفهومه

تعريف الأمن: هو حقيقة نسبية وليست مطلقة تنشأ مع السعي المستمر للدول لزيادة قواتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدلًا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية[1].

- **التنمية والأمن**: إن الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبًا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابًا، يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[2] .

– فلا يوجد تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانيات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية المدركة لأهميّتها.

– ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم والسرقات التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت.

– وضعف الأمن واختلاله يؤدي إلى الاعتداء على الأموال والأنفس، وبهذا تبدأ الأموال في الهجرة خارج مناطق الاختلال الأمني ولهذا يعد الأمن الوطني هو المطالب الأول لجميع حكومات العالم وشعوبها، وبتحقيقه يتحقق الازدهار والرقي والتقدم فجميع كتب التاريخ تؤكد أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو المحرك الأساسي لها.

---

[1]– حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، **ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011-2012، ص18.

[2]– القرآن الكريم، **سورة قريش**، الآية:03-04.

فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وماله ونفسه يكون الدافع الأساسي له للعطاء والتطور، كما أنّها من الضروريات الخمس التي أوجب الإسلام الحفاظ عليها وحمايتها ورعايتها.

من خلال ما تقدم يتبيّن لنا بوضوح التداخل والتكامل القائم بين التنمية والأمن[1]، حيث أن هذا الأخير من ناحية هو مستلزم لتحقيق التنمية في حين تعنى التنمية بتوسيع الفرص المتاحة للناس، حيث تعتبر حمايتهم انطلاقة للتنمية لأنّ الأوضاع المتذبذبة والانتكاسة يكون لها تأثير سلبي في عملية التنمية ما يبيّن الارتباط والتداخل المشروط بينهما. هذا ما جعل "روبرت ماكنمارا" ليقول أنّ "الأمن معناه التنمية"[2].

– نستخلص من خلال دراستنا لهذه العيّنة من معايير و أسس الحكم الرّاشد والتي هي حقيقةً متداخلة ومترابطة من حيث المفهوم والدلالة، وعلاقتها بالتنمية، نستخلص أنّ هناك علاقة تأثير وتأثر حيث يساهم الحكم الرّاشد بمختلف معاييره بشكل كبير في عملية التنمية لأنّه من المستحيل تحقيق تلك العملية في ظل حكم فاسد تشوبه التسلطية والدكتاتورية وانتشار الرشوة وانعدام الأمن وحقوق الإنسان.

[1]– عبد العزيز بن عبد الله الخضيري، الأمن والتنمية – نظرة نحو المستقبل، **مجلة الرأي** ،متحصل عليه من:
http://www.aleqt.com/2009/04/06/article-212427.html تاريخ الإطلاع 2015/08/12-11:45

[2]– حليمة حقاني، **المرجع السابق**، ص ص 66-67.

المبحث الثاني: التنمية والحكم الراشد في الجزائر- دراسة في الواقع وآليات والتطبيق

سنتناول في هذا المبحث بالدراسة والتحليل واقع وآليات تحقيق الحكومة في الجزائر، بالإضافة إلى واقع التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها بهدف تجسيد إطار النظري.

المطلب الأول: واقع وآليات تحقيق الحكومة في الجزائر

1- آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر

مع تنامي وتيرة الإصلاحات في الجزائر تزايد اهتمام السلطة السياسية بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة، وحاولت أن تعتمد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد مع آليات تطبيق الأسس النظرية لهذا الأخير، حيث يتم ذلك من خلال عقلة وترشيد وتسيير وتأسيس أنظمة الحكم، وكذا وجوب الاعتماد على المتابعة الفعلية للمواضيع التي اشتملت عليها الأسس النظرية للحكم الراشد، وتوفير البيئة الملائمة لتجسيدها وتهيئة الأرضية الصحيحة لتأسيسها.

وتستند بيانات ومواضيع الأسس النظرية لمفهوم الحكم الراشد، إلى عدد من الآليات، إذ تنطوي هذه الأخيرة على مايلي[1]

- **إبداء الرأي والمساءلة:** تشير هذه الآلية إلى الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية من تعددية حزبية وحرية إعلامية، حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي، وقدرة المواطنين على انتخاب البرلمان، ومشاركة المرأة في الحياة العامة، ودرجت استقلالية السلطات.
- **الإستقرار السياسي وانعدام العنف:** تنطوي هذه الآلية على آلية المشاركة في إتخاذالقرار، ودور العامل الإنتخابي في زيادة أو الحد من احتمال زعزعة الحكومة أو إزاحتها من الحكم، وذلك من خلال الوسائل الغير شرعية والدكتاتورية(الإنقلابات مثلا والأعمال الإرهابية).

[1] حسين عبدالقادر، **المرجع السابق**، ص89.

- **فعالية الحكومة:** تقتضي هذه الآلية التحسين في نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية، ودرجة إستقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، ونوعية السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة وإلتزامها بتنفيذ تلك السياسات.

- **نوعية الأطر التنظيمية:** تعتمد هذه الآلية على مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات، وصياغة لوائح وقواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص، ومدى إستفادة هذا الأخير من القطاع العام الحكومي وعمله في بيئة مناسبة وملائمة، كما يعتمد على قدرة القطاع الخاص في المشاركة في إتخاد القرارات.

- **سيادة حكم القانون:** تعتمد هذه الآلية على مدى إستقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها، وإحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المرأة و إنتهاك حقوقها، وكذلك مدى إحترام تطبيق القانون وتجسيده من طرف المسؤولين.

- **مكافحة الفساد:** ويقتضي ذلك وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكبي جرائم الفساد والسطو عل المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الإعلام في الكشف عن مواطن الفساد، وتوعية المجتمع ضد مخاطر هذه الآفة.[1]

2-واقع الحكم الراشد في الجزائر

أ/جهود الجزائر في مجال الحكم الراشد:

ظهر الإهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الإعتماد على ماجاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى

[1] حسين عبدالقادر، **المرجع السابق** ، ص 90.

التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية وأهمها[1]

- الأمر 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26جوان2001.
- إنضمام الجزائر والتوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، بمرسوم رئاسي رقم04/128 المؤرخ في 19 أفريل 2004.
- القانون رقم06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005.

والجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات الحكومية أو المؤسسات ذات الطابع الخاص، ومن أبرز هذه الإجراءات مايلي[2]:

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: وقعت في 09 ديسمبر 2003 دقت مع التحفظات في 25 أوت 2004.

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصادقت مع التحفظات في 07 أكتوبر 2002.

- الجزائر عضو مؤسس في"فرقة العمل المعينة بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أنشئت في 30 ديسمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة الفساد هي الصلة الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.

- وفي هذا المجال سارعت الجزائر إلى التوقيع والإنضمام إلى عدة إتفاقيات على مستوى الدولي والإقليمي[3].

---

[1] مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد11، جانفي2006 ،ص217 .

[2] بروسي رضوان، **المرجع السابق**، ص175.

[3] بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، **رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إقتصاد التنمية،2012-2013 ،ص428.

–إقليميا تمت المصادقة على مايلي:

- إنضمام الجزائر إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1983.
- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في السلم الصادر عن مؤتمر وزارة خارجية الدول الإسلامية سنة 1990.
- الموافقة على ميثاق العرب لحقوق الإنسان العدل في ماي 2004.
- تشريع حماية حقوق المعاقين سنة 2002.

–على المستوى الدولي:

- البروتكول الإختياري الأول الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية في 12-09-1989
- إتفاقية حقوق الطفل بتاريخ 16-04-1993
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996
- إتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد

ب/ تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

إن أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي حول مقومات الحكم الراشد تظهر تقدم في جميع المؤشرات، وهذا ناتج عن إستمرار السياسات الحكومية في الجزائر الرامية إلى إقرار الديمقراطية الإقتصادية والديمقراطية السياسية، بما فيها حرية التعبير ومحاربة الفساد وإقرار المساءلة، وهذا من خلال الإصلاحات الإقتصادية والمؤسسات التي قامت بها والتي مازالت إلى حد الساعة تماشا مع المعايير الدولية وبرامج الأمم المتحدة الأنمائي للألفية، وأهم التطورات في مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي نلاحظها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04:أهم التطورات في مؤشرات الحكم في الجزائر.

المؤشر	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التعبير والمسائلة	1.23-	1.39-	1.24-	1.08-	1.09-	0.8-	0.73-	0.83-	0.01-	1.08-	1.3-	1.76-
الاستقرار السياسي	2.44-	2.32-	1.9-	1.88-	1.85-	1.48-	1.14-	0.89-	1.18-	1.10-	0.89-	0.98-
فاعلية الحكومة	0.4-	1.15-	0.96-	0.64-	0.54-	0.46-	0.33-	0.35-	0.52-	0.76-	0.84-	0.61-
نوعية التنظيم	0.89-	1.13-	0.77-	0.67-	0.58-	0.54-	0.56-	0.61-	0.66-	0.73-	0.59-	0.92-
سيادة القانون	1.21-	1.17-	1.08-	0.75-	0.71-	0.69-	0.73-	0.63-	0.72-	0.78-	0.95-	0.82-
ضبط الفساد	0.37-	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-	0.66-	0.87-	0.80-

المرجع: بوزيد سايح، المرجع السابق، ص 429.

1- مؤشر حق التعبير والمساءلة:

تركز مؤشرات المساءلة على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام،[1] حرية التعبير عن الرأي ونزاهة الإنتخابات ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية وهو مؤشر ذاتي يعبر على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ثم تجميع عناصر من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: [2]

- الإنتخابات الحرة والنزيهة.

[1]حسين عبدالقادر، **المرجع السابق** ،ص116.

[2]حسين عبدالقادر، **المرجع السابق**، ص117.

- حرية الصحافة
- الحريات المدنية
- الحقوق السياسية
- دور القطاع العسكري في السياسة
- التغير الحكومي
- شفافية القوانين والسياسات .

وتتراوح التقديرات الخاصة بهذا المؤشر مابين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، بلغ المؤشر (-1.01) في الجزائر مما يغير نقص حرية التعبير وغياب المساءلة، وهذا نلاحظه في أوساط الرأي العام لدى المواطنين.

2- **مؤشر الإستقرار السياسي وإنعدام العنف:** ينطوي الإستقرار السياسي وإنعدام العنف على آلية المشاركة في إتخاد القرار، فالعنف هو الإستخدام العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما عدم الإستقرار السياسي هو مجموعة الإختلالات والتناقصات الكامنة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع، ويعتبر مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ويعني بقياس الإدراكات الحسية لإحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الإستقرار، أما إنعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية و إقتصادية و إجتماعية سليمة،[1] كما يتضمن الإستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على سلطة ونزاهة الإنتخابات،الرسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات.

هذا المبدأ أداة فعالة في تأسيس مفهوم الحكم الراشد، من خلال حياد السلطة القضائية وعدم خضوعها للحساسيات السياسية والبيروقراطية من أجل إقامة دولة القانون، كون القانون يلعب دورا حيويا في منع صدور قوانين تعسفية ضد المصالح العليا للدولة والمجتمع، ولكن من الناحية العملية تستمد قوتها من مقدرة السلطة

[1] بن عبد العزيز خيرة، **المرجع سابق**، ص182.

التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية على تطبيق الاحكام التي تصدرها، ومن هنا يبرز الدور الفعال في تكريس النزاهة والمساءلة والشفافية والديمقراطية، وتعمل الجزائر على مباشرة برنامج إصلاحات واسعة في مجالات متعددة منها، مراجعة المنظومة التشريعية وعصرنة العدالة وتنمية الموارد البشرية[1].

تتراوح تقديرات مؤشر الإستقرار السياسي ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفي الجزائر فقد بلغ هذا المؤشر (1.18) وهذا يعني وجود نوع من اللاستقرار السياسي نتيجة تشقق الطبقات السياسية وبقاء التهديد الإرهابي متواصل، وقدم هذا المؤشر تحسنا منذ سنة 1966 بعدما مرت البلاد بأزمات سياسية حادة وفرض مزيد من الحكم الديمقراطي إذ كسب هذا المؤشر +1.26 نقطة خلال هذه الفترة (1996-2007)

3- **مؤشر فعالية الحكومة**: فعالية الحكومة تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة، ونوعية الحقوق المدنية ودرجة إستقلالية الحكومة عن الداخلية والخارجية منها، تتراوح التقديرات بين-2.5 و+2.5 وقد بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر (-0.52) سنة 2007 وهذا مايؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة، وكما أوضحنا سابقا فقد تزامن ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفاهيم التنمية ويرتبط هذا بكل المستويات، النشاط السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي، والبيئي وذلك بإعتمادها على خطة متكاملة تقوم على مبدأ المشاركة والتخطيط الإستراتيجي للحصول على التربية والتعليم والصحة والعمل على تطبيقها وفق مبدأ العدالة والمساواة والمساءلة والشفافية والشرعية والتمثيل[2].

تتراوح التقديرات فيه مابين-2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وبالنسبة للجزائر بلغت قيمة هذا المؤشر (0.52) في سنة2007 وهذا مايؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة وقد عرف هذا المؤشر نوع من التقلبات فقد بلغ هذا الأخير (0.4) في سنة 1996 ليرتفع إلى (-1.14) نتيجة عدم الإستقرار السياسي، وعدم التحكم في

[1] بن عبد العزيز خيرة، **المرجع السابق**، ص183.

[2] عبداللطيف بلفرسة، إشكالية تحسين الأداء ورفع تنافسية الحكومة بين معوقات الحاضر وفرض المستقبل ماينظر إلى حالة الجزائرية،**ورقة مقدمة إلىالملتقى الدولي حول الأداء التميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة، 08-09 مارس2005 .

القرار الحكومي ونتيجة التدخلات العسكرية في الجهاز الحكومي يستدعيه نموه سنة 2000 بعد ظهور نوع من الإستقرار السياسي حالات الأمن.

4- **مؤشر سيادة القانون:** مؤشر سيادة القانون مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ثم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحيادي- القانوني وتقيد المواطنين بالقانون، تتراوح التقديرات مابين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل وفي الجزائر بلغ هذا المؤشر (0.72) سنة 2007 ويعبر عن سيادة جزئية للقانون وحياد جزئي للقانون ولقد تراجع هذا المؤشر مقارنة في سنة 2006، ولكن بالمقارنة مع سنة 1996 فقد كسب هذا المؤشر 0.49 نقطة خلال الفترة (1996 - 2007).[1]

المطلب الثاني: واقع مؤشرات التنمية في الجزائر

إن الإنشغال بالسياسات والمخططات التنموي يقتضي فهم الوضعية التنموية التي يعيشها البلد وتحديد المكان التنموية بأكثر دقة ممكنة وذلك من أجل رسم الأهداف المرجوة من هذه السياسات والمخططات بطريقة صحيحة، ويتم فهم وتحديد وضعية البلد التنموية عن طريق قياس التنمية في هذا البلد. لذلك يعتبر قياس التنمية من القضايا الهامة، وهو يسمح إضافة إلى فهم وتحديد الوضعية التنموية بتقييم الجهود المبذولة في إطار عملية التنمية، وتتم عملية القياس بإستخدام مؤشرات يكون بعضها إحصائي والبعض الآخر وصفي أو تحليلي. [2]

ينبغي الإشارة إلى أن المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية قد عرفت تطورا كبير واكب التطورات التي عرفها مفهوم التنمية، وتتمثل أشهر هذه المؤشرات فيما يلي: [3]

1- **المقياس التقليدي للتنمية:** يرتكز على حساب الناتج المحلي الإجمالي، ويشتق منه بعض المؤشرات كمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] بوزيد سايح، **المرجع السابق** ، ص433.

[2] إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**، ص ص 101-103.

[3] إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**، ص ص 106-108.

2- **مقاييس التقدم الإجتماعي ومستوى المعيشة:** تركز هذه المؤشرات على نسب اليد العاملة في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة ونسبة التعليم بمختلف مستوياته، نسب الفقر توزيع الدخل معدل وفيات الأطفال نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

3- **المؤشر المركب للتنمية البشرية:** يتكون من ثلاث مؤشرات تعبر عن الخيارات الرئيسية في كل مستويات التنمية وهي:

- الحياة الطويلة الخالية من العلل.
- إكتساب المعرفة.
- التمتع بمعيشة كريمة.

4- **مؤشرات التنمية المستدامة:** إن هذه المؤشرات ليست مؤشرات تنموية فقط ولكنها تتضمن مؤشرات بيئية أيضا، حيث يتم التركيز على مدى تكامل البيئة مع التنمية، وتأخذ العوامل التالية بعين الإعتبار:[1]

- الإستثمار في رأس المال البشري.
- إهلاك الأصول المنتجة.
- تدهور البيئة وإستفادة من الموارد الطبيعية.

5- **مؤشرات التنمية المستقلة:** وهي مؤشرات تركز على قياس درجة إستقلالية عملية التنمية الإقتصادية في الدولة، كمؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الصناعية.

[1] إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**، ص ص 108-110.

6- **مؤشرات الإطار الشامل للتنمية:** قام البنك الدولي بإقتراح مفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "الإطار الشامل للتنمية" وهو مفهوم يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية والإقتصادية من جهة والجوانب الهيكلية والمؤسسية، والإجتماعية من جهة أخرى، وتشمل هذه الجوانب أربعة عشر عنصر وهي[1]:

-الحكم الجيد النظيف – النظام القانوني والقضائي الجيد – النظام المالي الجيد – نظم التأمين والبرامج الإجتماعية – التعليم والمعرفة – الصحة والسكان -المياه والصرف الصحي – الطاقة – الطرق والمواصلات – القضايا البيئية – إستراتيجية التنمية – إستراتيجية التنمية الحضرية – إستراتيجية تنمية القطاع الخاص – إستراتيجيات القضايا ذات الأهمية الخاصة للدولة.

وفي الجزائر يسمح لنا الإطلاع على المؤشرات التنموية بفهم المكانة التي تحتلها البلاد على الصعيد التنموية ومعرفة المجالات والقطاعات التي يجب التركيز عليها، وأيضا تسمح هذه المؤشرات بتقييم الجهود المبذولة والسياسات التنموية المنتهجة في هذا الإطار ، ويمكن أن نطلع على بعض المؤشرات في الجزائر على النحو الآتي:

1 مؤشرات المقياس التقليدية للتنمية:

الجدول رقم05:بعض مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية في الجزائر.

[1] إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**، ص ص 130- 137.

السنة	الناتج المحلي الحقيقي (مليار$)	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بالدولار)
2007	135.803	3.0	4011
2008	170.989	2.4	4974
2009	140.576	2.1	4029
2013	215.4	2.8	4038

المرجع: باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية، 2010–2011 ،ص18.

نلاحظ من الجدول رقم (05) أن الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر قد عرف إرتفاعا متواصلا خلال تلك الفترة من حوالي 170 مليار دولار إلى أكثر من 220 مليار دولار لكنه عرف تناقص ملحوظا سنة 2009 بحوالي 30 مليار دولار، إلا أنه في سنة 2013 شهد إرتفاعا ملحوظا حيث صنفه مسح دولي في المركز الخامس في قائمة تضم 16 دولة عربية[1] أما معدل النمو بقي يتراوح بين 2% و3%. أما بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد إرتفع في سنة 2008 لينخفض بعدها سنة 2009.

كما صنفت الجزائر حسب برنامج الأمم المتحدة سنة 2013 في المرتبة الأولى عربيا و11 عالميا من حيث إحتياطات النقد الأجنبي، كما عرفت قطاعات هامة كالبنى التحتية والسكن وبعض الفروع من القطاع الصناعي نقلة نوعية، بحسب الخبراء الذين يرون أن مايتحقق بفضل الإمكانيات والإستراتيجيات المسطرة[2].

[1] سارة نوي، **الفجر يومية جزائرية مستقلة**، 09-10-2015 ،تاريخ التصفح: 08-25-15:54/2015 ، متحصل عليه من elfadjr-pub@alfadjr.com

[2] **صحيفة الشعب**، من الموقع: http://www.ech_chaab.com/ar/الحدث/الوطن/item/20991.html ?tmpl=componenf&print=1

2 بعض مؤشرات مقاييس التقدم الإجتماعي ومستوى المعيشة:

تحتل الجزائر الرمتبة 71 في ترتيب دليل الفقر البشري من بين 175 دولة، كما بلغ معدل نقص التغذية بين سنتي 2000-2004 حوالي 4% وتبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب 85% في حين تقدر نسبة السكان الذين يتوفر للصرف الصحي ملائم بحوالي 94% كما تمثل نسبة سكان الحضر 65% من مجموع السكان.

ويبلغ عدد الفقراء وفق خط الفقر الوطني 3.8مليون ونسبة الفقر 10،12% كما قدر مؤشر جيني لقياس الدخل بحوالي0.22[1]%.

الجدول رقم 06: يوضح تطور مؤشر السكان

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان بالآلاف	35978	36717	37495	38297	39114
النمو الطبيعي بالآلاف	731	748	808	795	840
معدل النمو الطبيعي(%)	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15

المرجع: باشوش حميد، المرجع السابق. ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن نمو السكان في الجزائر يعرف إرتفاع متواصلا خلال الفترة (2010-2014) حيث إنتقلت من 35978 ألف نسمة إلى 39114 ألف نسمة.

3 مؤشر التضخم:

واصلت وتيرة التضخم السنوي في الجزائر إرتفاعها لتبلغ 5% في جوان 2015 مقابل 4.8% و4.5% في ماي وأفريل الفارطين على التوالي حسبما أكد الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] باشوش حميد، **المرجع السابق**، ص19.

وبلغت الوتيرة السنوية للتضخم 1.5% في جويلية 2014 وعرفت مؤشر أسعار المستهلك المستعمل لحساب الوتيرة السنوية للتضخم نموا قدر ب4.52% خلال جويلية 2015 مقارنة بجويلية 2014.

بحسب أصناف الموارد فقد إرتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.41%مايقارب 4% للمنتوجات الفلاحية الطازجة و4.85% للموارد الغذائية الصناعية على أساس سنوي (جويلية 2014- جويلية 2015) وشهدت أسعار الموارد المصنعة نموا بنسبة 4.68%والخدمات 4.5% حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

وبإستثناء البيض الذي عرف إنخفاضا (12.64%) سجلت جميع الموارد الغذائية الطازجة إرتفاع في جويلية 2015 مقارنة بنفس الشهر لسنة 2014.

وسجل مؤشر الأسعار خلال السداسي الأول من 2015 إرتفاعا بلغ 5.3%مقارنة لنفس الفترة من 2014.

وإرتفع مؤشر أسعار الإستهلاك في جوان الفارط شهريا ب0.5% مقارنة بماي 2015.[1]

4 مؤشر البطالة:

إستقر معدل البطالة في الجزائر خلال شهر افريل 2014 في حدود 9.8% مع تأكيد المنحى التنازلي لمعدل البطالة في أوساط الحاملين لشهادات عليا الذي إنتقل من 14.3%في سبتمبر 2013 إلى 13.0% في أفريل 2014

وبلغ عدد البطالين في أفريل 2014 نحو 1150000 شخص أي معدل البطالة قدر ب 9.8%على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013.

وأشار الديوان الوطني للإحصائيات إلى أنه تم تسجيل تباينات هامة حسب السن والجنس والمستوى الدراسي في وسط فئات البطالين خلال أفريل 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8.8% عند الرجال بإرتفاع قدر

[1] موقع إذاعة الجزائر، مقال بعنوان: **إرتفاع طفيف لوتيرة التضخم السنوي لشهر جوان** 2015، 2015/07/25 – 17:52، من موقع التالي: أطلع في: 22.54 02/10/2015 http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150725/47499.html

ب0.5 نقطة مقارنة بسبتمبر 2013 إستناد إلى تحقيق عن طريق صبر الآراء حول التشغيل انجز في وسط العائلات خلال أفريل 2014.

وبالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات حسب ذات المصدر تراجعا ملموسا من 16.3% إلى 14.2%خلال نفس الفترة.

ويؤكد التحقيق المنحنى التنازلي لمعدل البطالة لدى حاملين الشهادات العليا الذي إنتقل من 21.4% إلى 14.2%بين سبتمبر 2010 وسبتمبر 2013 ليبلغ 13.0% في أفريل 2014 .

أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (24-16) فشهد إستقرار ما بين سبتمبر 2013 وأفريل 2014 بحيث بلغ 24.8% وهو يمس حسب التحقيق شابا نشطا من أصل أربعة .

وأشار التحقيق إلى أن حوالي بطالين إثنين من أصل ثلاثة يبحثون عن عمل منذ سنة أو أكثر "مسجلا" إنتشارا للبطالة الطويلة الأمد لاسيما لدى الأشخاص غير الحاملين لشهادات (67.8%) مقارنة بالجامعيين (58.6%).[1]

5 بعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر:

صنفت الجزائر سنة 2013 في المرتبة 93 عالميا وفق دليل التنمية البشرية ضمن مجموعة الدولة ذات التنمية البشرية المرتفعة.[2]

ويمكن توضيح بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية في الجزائر كمايلي في الجدول التالي:

[1] **إذاعة الجزائر** من الموقع التالي: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140819/1066.html 02-01-2015 19.55

[2] **صحيفة العرب**، من الموقع التالي: www.alarab.co.hk/ 2015/10/09 01.20

الجدول رقم 07: بعض المؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

المؤشرات الصحية	
نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي	% 3.6
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحيحة	% 98
عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة	118
عدد الممرضين لكل 100 ألف نسمة	239
مؤشرات التعليم والتكوين	
نسبة الإنفاق على التربية ةالتعليم العالي والتكوين من الناتج المحلي الإجمالي	% 10
نسبة التمدرس للأطفال من 6 – 15 سنة	%95
نسبة التمدرس الفتيات إلى الذكور	% 98
عدد المدارس الإبتدائية	17457
عدد مؤسسات التعليم المتوسط	4204
عدد مؤسسات التعليم الثانوي	1548
عدد مؤسسات التكوين المهني	1544

المرجع: باشوش حميد، المرجع السابق، ص20 .

يشير الجدول رقم (07) إلى بعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر، حيث يظهر نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والتكوين، ويبين النسب التي تمكن من معرفة مدى شمولية الخدمات الصحية والتعليمية.

حيث يظهر أن تحسن ترتيب الجزائر وفق دليل التنمية البشرية يعود إلى النسب التي تمثلها حجم الإنفاق العمومي على الصحة والتعليم حيث مثلت نسبة الإنفاق على التعليم والتكوين 10% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

4 بعض المؤشرات الأخرى:

إضافة إلى المؤشرات السابقة والتي يمكن أن نتعرف من خلالها على جوانب مهمة الوضعية التنمية في الجزائر، هناك مقاييس أخرى مرتبطة بإدارة الحكم وكيفية تسيير مؤسسات الدولة تماشيا مع المفاهيم الحديث التي تربط بين التنمية بمختلف مجالاتها وإدارة الحكم الجيد غير أن العديد من هذه المؤشرات تعتمد على رؤى وآراء المقيمين

[1] باشوش حميد، **المرجع السابق** ، ص21.

الذاتية مما يجعلها أقل موضوعية، وتشير بعض هذه المؤشرات إلى مستوى المسائلة والشفافية ومدى سيادة القانون ومدى إنتشار الفساد ومحاربته وحرية التعبير مستوى الديمقراطية.

وقد أشارت بعض التقارير الدولية إلى أن الجزائر شهدت منذ 2002 تحسنا ملحوظا ومضطردا في الكثير من الأبعاد التي يتم قياستها بمؤشرات الحكامة.[1] (وهذا ماتم الإشارة إليه سابقا)

وفي هذا الإطار يرى بعض الإقتصاديين أن هناك تلازم بين التنمية والتطور الديمقراطي، وأن هدف التنمية ليس فقط مجرد الحاجات المادية للإنسان بل رفع كرامته وتعزيز حياته أيضا.

حيث أن الحياة الإقتصادية حتى وإن كانت رشيدة إلا أن بقائها مرتبط بشخصيات معينة يرهن إستدامتها وبالتالي يرهن نجاح هذه السياسات في ضمان إستمرارية ونجاح الخطط التنموية المنتهجة بما يكفل عدم التعرض لتقلبات كبيرة في السياسات والموافق التي قد تنتهج عن إجتهادات آراء شخصية أكثرمنها مؤسساتية[2].

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من المشاكل تعيق حركتها التنموية نذكر منها مايلي:

- **المعوقات السياسية، الإدارية، الأمنية:**

1 طبيعة النظام السياسي:

إن للنظام السياسي الجزائري هيكلة وديناميكية خاصة به، وله مهمة تاريخية محددة تتمثل أساسا في بناء الأمة والوطن في محتوى يتميز بضعف العوامل الضرورية لتحقيق إندماج وتحديث وطني داخلي، وتبعية خارجية وكثيرا ما تعرض النظام السياسي الجزائري في مراحله بين واقعه وخصوصياته وبين الأهداف المسطرة، وأحسن مثال هو سياسة التصنيع في الجزائر القائمة على الصناعة المصنعة التي تستقطب تكنولوجيا عالية كانت بعيدة عن المجتمع

[1] باشوش حميد، **المرجع السابق** ، ص22.

[2] فريمش مليكة، **المرجع السابق** ، ص381-385.

الجزائري الفلاحي والذي يعاني من نسبة كبيرة من الأمية، كما يلتقي مع باقي الأنظمة العربية خاصة ودول العالم الثالث عامة في مسألة الأزمات التنموية السياسية التي تتمثل فيما يلي: [1]

أ–أزمة المشروعية:

تفتقد معظم الأنظمة العربية المعاصرة للمشروعية ويرجع ذلك للطبيعة غير مستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة وإحتكار السلطة من طرف شخص واحد، وإلى جانب عدم إستقرار هذه الأنظمة يصعب التنبؤ بمستقبلها ولا يخرج النظام السياسي الجزائري عن هذه القاعدة، إذ ورغم أسس المشروعية التي تبناها في مرحلته الأولى أي في مرحلة الإشتراكية والقائمة أساسا على مرتكزات خمس من تاريخ ودين وتحقيق الإندماج والتنمية السياسية، إلا أنه وفي فترات عديدة نجده قد فقد هذه الأسس أو لم يستطيع تحقيق أهمها خاصة المتعلقة بتحقيق التنمية، الأمر الذي عرضه لغضب شعبي ظهر لاسيما في 5 أكتوبر 1989 ثم ما واكب ذلك من أحداث متعاقبة.

ب–أزمة المشاركة:

تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر تمثلت خاصة من خلال عجز المؤسسات السياسية عن إستيعاب القوى السياسية والإجتماعية، إذ صاحب حكم الحزب الواحد قمع للحريات الفردية والجماعية وعدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي وإحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، وبالتالي إفتقاد وجود قنوات شرعية أخرى لذلك نفتح الباب أمام العنف لتوصيل المطالب وإعلان الإحتجاجات ويمكن تبيان أزمة المشاركة في الجزائر خصوصا من خلال إقصاء وتهميش شريحتي النساء والشباب وسواء أمن طرف الأحزاب السياسية، حتى وإن رفعت بعضها شعارات التشبيب، إلا أنها هي نفسها تغيب فيها اللعبة الديمقراطية التي على أساسها مبدأ التداول على السلطة.

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص286 .

2–طبيعة الإدارة الجزائرية:

ترتبط الإدارة في الجزائر إرتباطا وثيقا بالمظاهر التالية: [1]

- تفشى عناصر التخلف والفساد الإداري والديمقراطية.
- غياب الرقابة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.
- فشل سياسات الإصلاح الإداري.
- الإعتماد على الأساليب القديمة في تسير القائمة على سد الثغرات ومحاولة إيجاد حلول مؤقتة.
- تفشي ظاهرة المحسوبية والولاء للقبلية والعرش.
- التهرب من المسؤولية وإنتشار ثقافة الأشكال على الغير من الموظفين.

ونتيجة لهذه المظاهر بات من الضروري إستكمال إصلاح الإدارة وخاصة الإدارة المحلية عن طريق معالجة قانون البلدية والولاية.

3 الأزمة الأمنية: لقد كلفت العشرية السوداء الكثير بالنسبة للجزائر، إذ كادت تقضي على الدولة الجزائرية، وتسببت في قتل نحو 200 ألف شخص، وخسارة ما يفوق 20 مليار دولارإذ نعتقد أن أصل الأزمة، الأمنية ويعود بالدرجة الأولى إلى إخفاق النظام في تحقيق التنمية السياسية والتحول للديمقراطية بشكل سلمي الأمر الذي عبر عنه البعض بتزامن مشروعان متناقضان: مشروع السلطات العسكرية التي تزعم أن أساس الأزمة ليس سياسيا بل هو بعض دعاة الخلافة المستغلين الإسلام للوصول إلى السلطة، وهي تحارب المسلحين حتى تحمي القوى الديمقراطية ودولة الحق والقانون من بطش الإسلاميين.[2]

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص289.

[2] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص 290.

ومشروع المسلحين الذي يزعم أن الأزمة سياسية تتمثل في رفض السلطات العسكرية وأعوانها كل معارضة سياسية حقيقية ملتزمة بالطرق السلمية القانونية ثم أخفتها بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن مع فشل المخطط الوطني للأمن وكل السياسات الأمنية السابقة[1].

- **المعوقات الإجتماعية والثقافية:**

1 العامل الديمغرافي:

لم تؤخذ ظاهرة النمو الديمغرافي بجدية ضمن العوامل الرئيسية وفي الوقت المناسب في ملية صنع القرار السياسي المصيري للمجتمع الجزائري بأكمله، إذ بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2014/ 38700000 نسمة[2] إلى جانب ظهور ظاهرة أخرى لم تكن موجودة من قبل وهي نتيجة مباشرة للتضاعف العددي والسريع للسكان وهي ظاهرة الإنفجار السكاني وبالتالي فكان من عدم تجاهل هذا العامل أثناء وضع السياسات والإستراتيجيات التنموية المستقبلية.

2 العامل الثقافي:

إن الحصيلة ثقيلة كذلك بسبب مخلفات أكثر من ربع قرن من حكم نظام الحزب الواحد وفرض نمط التفكير الواحد، يضاف إلى ذلك ضعف الإنتاج الأدبي والإبداع المسرحي والسينمائي وقلة الكتب العلمية الهامة، وضعف المقروئية لدى الفرد الجزائري وقلة اللقاءات الفكرية، وغياب المرجعية الفكرية وأي مرجعية وإيديولوجية واضحة، كما بقي المجتمع الجزائري يعاني من بعض الظواهر والسلوكيات المتناقصة للحداثة والباقية من نمط التفكير التقليدية الذي مازال يفسر بعض الظواهر الغامضة بطريقة بعيدة عن التفكير العلمي الذي هو أساس المجتمع الحديث[3].

---

[1] فريمش مليكة، **المرجع السابق**، ص ص.290،291.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات 13.20 2/10/2015 **http**://**www**.**ons**.**dz**

[3] فريمش مليكة، **المرجع السابق**،ص405.

خاتمة الفصل الثالث:

نستخلص مما تقدم أن الإدارة الكفيلة لتوطيد العلاقة بين التنمية والحكم الراشد هي إحترام حقوق الإنسان ودولة القانون كقاعدة أساسية لتحقيق الأمن بمفهومه اللين.

– وضرورة إشراك فواعل الحكم الراشد، في إطار مفهوم الشراكة المجتمعية، لما لهذه الفواعل من دور كبير في تحقيق التنمية وبالتالي وجب أخذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحد من المشاكل التي تواجههما والعمل على تنمية روح الحوار والتفاعل والتكامل بين مختلف هذه الأطراف تحقيق للتنمية، وبالتالي الإتجاه إلى ترشيد الحكم الوطني الذي يركز على العمليات التي يتم من خلالها صنع القرارات العامة لتحقيق التنمية والكفاءة في إدارة الموارد وتنفيذ السياسات العامة

– مرّ الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بمجموعة من التحولات وتعرض للكثير من الأزمات، مما أدى بالسلطات إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية التي من شأنها دفع عجلة التنمية وقد ميز برامج الإصلاحات في الجزائر البطء في التنفيذ وتفسير ذلك يعود إلى عدة معوقات.

– تصارع الجزائر اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة، رغم الإمكانيات المتاحة لها، وعليه فإن التطبيق الجيد لمبادئ الحكم الرشيد بات شرط ضروريا ولا غنى عنه لتحقيق عملية التنمية.

ومن هنا نسعى من خلال دراستنا لكشف عن طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية في الجزائر وقد إعتمدنا على مؤشرات الحكم الراشد: الحق في المساءلة، الديمقراطية، حقوق الإنسان ومؤشرات الشفافية والمشاركة ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التنمية من خلال تعزيز الحكم الراشد، إلا أنه يلاحظ وجود نقائص مازالت كبيرة من خلال تراجع المشاركة الشعبية وإستمرار إنتهاك حقوق الإنسان (وخاصة الأطفال، ظاهرة الخطف)

إذن فصلاح الحكم ومحاربته الفساد أصبح مطلبا ضروريا لتحقيق التنمية.

الخاتمة العامة

لقد تناولنا في هذه الدراسة موضوع التنمية و الحكم الراشد الذي استقطب اهتمام العديد من الخبراء و الباحثين، نظرا لما يتمتع به من مكانة علمية كإطار فكري من شأنه تحقيق الأهداف التي ترجوها الدولة للنهوض بالتنمية، حيث تضمنت الدراسة فصلين اثنين يتعلقان بالجانب المفاهيمي للحوكمة و التنمية ومن خلال تطرقنا لجوانب الموضوع، يمكننا الخروج ببعض النتائج تتمثل في:

- تحكم العديد من الظروف الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية في بروز الحكم الراشد إلى الواقع، و عدم التطابق بين عوامل ظهوره في العالم المتقدم و العالم الثالث، و بالتالي أدى إلى تنوع و اختلاف تعاريفه، و هذا حسب مجال و اختصاص كل بحث.
- الحكم الراشد هو مجموعة من العمليات القائمة على العدالة، المساواة، المسائلة، الشفافية و التي تتطلب مشاركة فعالة لجميع الأطراف(الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).
- أن الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة، كما أن تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس وآليات للحكم الراشد أو الحوكمة لذلك ربطته الكثير من المنظمات الدولية وخاصة المانحة للمساعدات بتوفير شروط الديمقراطية، الشفافية، المسائلة وترقية حقوق الإنسان. و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- التنمية هي الانتقال من الوضع القائم و التوجه نحو وضع أفضل منه، تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأدوار و المراكز الإجتماعية، تتطلب تضافر و تعاون جهود كل الأطراف الفاعلة في المجتمع ، و هذا ما يتوافق مع الفرضية الثانية.
- الحكم الراشد والتنمية رديفان يمكنهما السير معاً إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل، ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة، ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناءً، أما القاعدة فهي التداخل والتواصل فيما بينهما وإلا وصل كلاهما إلى طريق مسدود، ولهذا فان مواجهة الإشكاليات والتحديات إنما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة في ظل حكم صالح (راشد) ورقابة فعالة للمجتمع المدني.(ثبوت صحة الفرضية الثالثة).
- إن التنمية و الديمقراطية لا يمكنهما إلا الإتحاد و الالتزام فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية في غياب التنمية، فالشعب الذي يعيش حالة تخلف قلما يطالب بالديمقراطية ، كما لا يكمن التحدث عن التنمية بدون ديمقراطية

التي يتعدى مفهومها إلى المجالات السياسية من خلال المشاركة في الحكم و الجوانب الاقتصادية المتمثلة في المشاركة في إحداث التنمية، إلى جانب أن الديمقراطية في شقها الاجتماعي و المتمثل في العدالة و المساواة.

- كما توصلنا إلى أن الحكم الراشد ليس هدف في حد ذاته و إنما عامل أساسي في تحقيق التنمية قائم على أساس الشفافية و حكم القانون.

بعد استعراضنا للفصل الثالث الذي تناول واقع الحكم الراشد و التنمية في الجزائر خلصنا إلى النتائج التالية:

- رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية من خلال تعزيز الحكم الراشد، و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي، فالنقائص مازالت كبيرة.
- أن الجزائر لم تستكمل بعد آليات التنمية بالمفهوم الحقيقي وهذا لا يعني بالمقابل أن قطار التنمية متوقف بل أن الجزائر فتحت ورشات للتنمية من الناحية السياسية كإصلاح قطاع العدالة وهياكل الدولة والتربية ومن الناحية الاقتصادية تحقيق مزيد من الوفرات المالية، إلا أن الجانب الأكبر يبقى يميز المشهد الجزائري هو اعتماده على البترول كمصدر واحد ووحيد للثروة زيادة على اعتبار آخر هو انتشار الفساد وبكل أشكاله ما ولد ضغوطات اجتماعية بسبب الفقر والبطالة والتهميش.

- إن نقص الأداء التنموي في الجزائر و عدم تحقيق مستويات أحسن من التنمية ليس بالضرورة يعود إلى سوء التسيير الحكومي، فقد نجد هناك عدة عوامل من شأنها إعاقة عملية التنمية نذكر منها عدم مراقبة و متابعة البرامج التنموية ، قلة اليد المؤهلة و الخبرة و الكفاءة، نقص الوعي بالتنمية.

بعدما استعرضنا أهم نتائج الدراسة، فإنه يقترح مايلي:

- على النظام الجزائري أن يعمل على نشر و ترسيخ حكم راشد حقيقي، و الممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح بإعطاء فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج و السياسات و مراقبة تنفيذها .
- على الجزائر أن تعمل على بناء اقتصاد يرتكز على الفعالية و الكفاءة الإنتاجية و التنويع في المداخيل من خلال تطوير القطاع الزراعي بدلا من الاعتماد على الاقتصاد الريعي. و هنا نؤكد على تفعيل دور القطاع الخاص المنظم و الخاضع للرقابة الدائمة من طرف الدولة.

- لا يمكن أن نؤسس حكم راشد فعال دون توفر وازع أخلاقي يراعي البنية القاعدية للمجتمع، حيث يجب التجرد من الثقافة المستوردة في المجتمع، و تحليته بالقيم الأخلاقية الرفيعة، لكي يساهم بدوره في بناء نظام سياسي فعال يؤمن العيش الكريم و يصون حقوق الإنسان و كرامته.
- يمكن أن يستقيم حكم راشد أو تنمية حقيقية من منظورنا في الجزائر انطلاقا من النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا ثم توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير وكذلك فتح نوافذ على المجتمع المدني والحركات الجمعوية وتوصيل قنوات الحوار بين الإدارة والمواطن إضافة إلى تطوير القدرات الإدارية وهذا كله لتوجيه هذه الفواعل لمتطلبات التنمية المنشودة، ذلك أن الجزائر تسخر بمواردها الطبيعية و البشرية.

إن مستقبل التنمية المتوازنة و الشاملة في ظل آليات الحكم الراشد في الجزائر ـ حسب رأيي ـ ليس مرتبط بعملية تطبيق آليات الحكم الراشد، أو إعداد برامج و سياسات فعالة كفيلة بتحقيق التنمية الشاملة، و إنما هو مرتبط بعملية إحياء ضمير جميع الفواعل المساهمة في ذلك و التأكيد على عنصر الإرادة و النية في إحداث ذلك و الإحساس بالمسؤولية ، بالإضافة إلى التجسيد الفعال لمختلف تلك الآليات مع المراقبة القبلية و البعدية.

آفاق الدراسة:

إن هذا البحث ما هو إلاّ محاولة للتعرف على طبيعة العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد و كيفية تأثير هذا الأخير على التنمية، و كذا التعرف على واقع التنمية في ظل تطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر. و في هذا الإطار نقترح بعض المواضيع للبحث المستقبلي و هي:

- المشاريع التنموية في الجزائر .. إلى أين؟
- واقع التنمية المستدامة في الجزائر.
- آليات القضاء على الفساد و تحقيق الحوكمة.
- علاقة التنمية المحلية بالحكم المحلي الراشد.

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

القران الكريم.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2001.
2. إبراهيم مشورب، **التخلف و التنمية دراسات اقتصادية** ، ط2،بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
3. أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، القاهرة: دار الجامعة العربية للطباعة و النشر 1986.
4. أمين عوادة مشاقبة،المعتصم بالله داود علوي،**الإصلاح السياسي والحكم الراشد . إطار نظري**،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2012 .
5. الدسوقي عبده إبراهيم، **التلفزيون و التنمية**، ط1،الإسكندرية: دار الوفاء، 2004.
6. تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،**'الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التضمينية والمساءلة**، واشنطن: البنك الدولي، 2003.
7. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009.
8. حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 309، نوفمبر 2004.
9. حميد السعدون، **التنمية السياسية و التحديث العالم الثالث**، ط1، العراق: دار الذاكرة للنشر و التوزيع، 2011.
10. ديدي ولد السالك، **الممارسة الديمقراطية مدل إلى تنمية عربية مستدامة، المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
11. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، القاهرة: دار قباء للطباعة،2000.

12. سعد طه علام، **التنمية و الدولة**، ط 2، القاهرة: دار طيبة للنشر و التوزيع و التجهيزات العمومية، 2004.

13. سلوى الشعراوي ، **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكالية نظرية، المستقبل العربي**، العدد249، (نوفمبر 1999).

14. سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة،2001.

15. شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2003.

16. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.

17. عبد الله محمد قسم السيد، **التنمية في الوطن العربي**، سرت: دار الكتاب الحديث، 1994.

18. عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، القاهرة: مدبولي،2004.

19. على الطراح ، غسان سنو، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة**، لبنان: دار النهضة العربية، 2004.

20. فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، ط 1، عمان، دار أيله، 2012.

21. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، بيروت :دار النهضة العربية، 1982.

22. محمد فهيم درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكم الراشد**، ط 1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010.

23. محمد منير حجاب، **الإعلام و التنمية الشاملة**،ط 2، القاهرة: دار الفجر للنشر، 2000.

24. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات –موضوعات)**، ط1،عمان: دار وائل للنشر، 2007.

25. مكتب الدراسات و البحوث، **القاموس**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.

26. موسى اللوزي، **التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس، التطبيقات**، ط1،عمان: دار وائل للنشر، 2000.

27. نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية– الأسس – النظريات – التطبيقات العملية**، عمان: دار زهران، 2009.

28. وضاح زيتون، **المعجم السياسي**،ط1، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي، 2006.

29.

ب– المذكرات:

1. بورغدة وحيدة، حقوق الإنسان و إشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية، **رسالة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية**، جامعة يوسف بخدة الجزائر، 2008.

2. بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، **رسالة دكتوراة في العلوم الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012-2013.

3. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة أبي بكر بلقايدتلمسان، 2011-2012.

4. حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، **ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2011-2012.

5. دراوسي مسعودة، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر.

6. رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا – دراسة حالة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات والمؤشرات قياس نوعية الحكم، **رسالة ماجستير**، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009.

7. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث الترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر.

8. فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية- دراسة حالة الجزائر، **رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012.

9. نضيرة دوبابي، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان، 2009-2010.

10. يوسف أزروال ، الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية،**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**،جامعة العقيد لخضر باتنة:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ،2009/2008.

11. يوسف زدام، دور الحكم الراشد في التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير الإنسانية العربية 2002-2004، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2006-2007.

ج- المجلات:

1. عبد العزيز بن عبد الله الخضيري، الأمن والتنمية، نظرة نحو المستقبل، **مجلة الرأي**،2010.

2. عبد الله تركماني، جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2659، 2009-05-27.

3. غربي محمد ، ديمقراطية والحكم الراشد : رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، 2011.

4. غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد " رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، الجزائر: **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل 2011.

5. مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد11، جانفي2006 ..

6. مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، **التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية**، بسكرة جامعة محمد خيضر، العدد11، ماي 2007.

7. ناجي عبد النور،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر**، العدد 3.

8. نعمان عباسي الحكم الراشد، و أولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر ، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 10 ، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة.

د- المقالات والتقارير

1. الأخضر عزي، غالم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (الإسقاط على التجربة الجزائرية)**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

2. الطيب بلوصيف، الحكم الراشد المفهوم و المكونات، **الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي**، الجزء1، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، 8/9 أفريل 2007.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، الأردن: أيقون الخدمات المطبعية،2002.

4. بومدين طاشمة، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، **ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول:التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17/16 ديسمبر،2008.

5. رياض عيشوش وآخرون ، الحكم الراشد ، **بحث مقدم في مقياس نظريات المنظمة والتنظيم** ، قسم علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه جامعة بسكرة، 2008.

6. سارة نوي، **الفجر يومية جزائرية مستقلة**، على 09-10-2015 -elfadjr pub@alfadjr.com

7. سلوى الشعراوي جمعة،**مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ، على موقع التالي: www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/01article01.html

8. **صحيفة الشعب**، من الموقع: /item/20991.html ?tmpl=componenf&print=1 الحدث/الوطن/http://www.ech_chaab.com/ar

9. **صحيفة العرب**، من الموقع التالي: 2015/10/09 01.20 /www.alarab.co.hk

10. عبداللطيف بلفرسة، إشكالية تحسين الأداء ورفع تنافسية الحكومة بين معوقات الحاضر وفرض المستقبل ماينظر إلى حالة الجزائرية،**ورقة مقدمة إلىالملتقى الدولي حول الأداء التميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة 08-09مارس2005 .

11. موقع إذاعة الجزائر، مقال بعنوان: **إرتفاع طفيف لوتيرة التضخم السنوي لشهر جوان** 2015، 2015/07/25 – 17:52، من موقع التالي: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150725/47499.html

12. يوسفي محمد، مدى ارتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديمقراطية، **ورقة مقدمة ضمن ملتقى الدولي السادس حول الحكم الراشد التنمية المستدامة**، الجمعية الوطنية الاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،يومي 10/09 ديسمبر، 2006.

هـ- القوانين والمراسيم:

1. القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،**الجريدة الرسمية**، العدد 15، تاريخ 12 مارس 2006 .

و- المراجع الأجنبية:

1. WORLD BANK ,**GOUVERNANCE AND DEVELOPMENT** , WASHINGNTON: D.C 1992.

ز- مواقع الأنترنيت

1. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151
2. http://www.shaffaflibya.com/index.php?option=comcontentview=article lid=308:g.....&ltemid=182
3. http://www.aleqt.com/2009/04/06/article-212427.html
4. http://www.free.watchmedia.org/majalah/document/docmajalah/4-20%-20%2005tanmiya.html

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح أدوار المنظمات المجتمع المدني	35
02	يبين الفرق بين التنمية و النمو	55
03	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	73
04	أهم التطورات في مؤشرات الحكم في الجزائر	92
05	بعض مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية في الجزائر	98
06	يوضح تطور مؤشر السكان	99
07	بعض المؤشرات التنمية البشرية في الجزائر	102

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	يلخص أهم خصائص الحكم الراشد ومعاييره	42
02	يبيّن البنية المنطقية لمفهوم الديمقراطية	77

الفهـــرس

البسملة	أ
التشكرات	ب
الإهداء	ج
المقدمة العامة.	ز
الفصل الأول: الحكم الراشد – مقاربة مفاهيمية ونظرية	
مقدمة الفصل الأول.	17
المبحث الأول: الحكم الراشد – مقاربة مفاهيمية	18
المطلب الأول: نشأة و أسباب ظهور الحكم الراشد	18
المطلب الثاني : ماهية و مفهوم الحكم الراشد	22
المطلب الثالث: أهم الإشكاليات التي واجهت مفهوم الحكم الراشد	29
المبحث الثاني: الحكم الراشد – مقاربة نظرية –	32
المطلب الأول: مكونات الحكم الراشد	32
المطلب الثاني: آليات تفعيل الحكم الراشد ومؤشرات قياسه	37
المطلب الثالث: نظريات الحكم الراشد	42
خاتمة الفصل الأول.	45
الفصل الثاني: التنمية –مقاربة مفاهيمية و نظرية –	
مقدمة الفصل الثاني.	47
المبحث الأول: التنمية مقاربة مفاهيمية	48
المطلب الأول: ماهية و مفهوم التنمية	48
المطلب الثاني : علاقة التنمية بالنمو	54
المطلب الثالث: علاقة التنمية بالتخلف	55
المبحث الثاني: التنمية – مقاربة نظرية–	59
المطلب الأول: نظريات التنمية الكلاسيكية	59
المطلب الثاني: نظريات التنمية الحديثة	63
المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية	70

خاتمة الفصل الثاني.	74
الفصل الثالث: التنمية والحكم الراشد في الجزائر- دراسة في الواقع وآليات التطبيق –	
مقدمة الفصل الثالث.	76
المبحث الأول: علاقة الحوكمة بالتنمية	77
المطلب الأول: علاقة التنمية بالديمقراطية وحقوق الإنسان	77
المطلب الثاني : علاقة التنمية بالمشاركة–الشفافية–المسائلة	81
المطلب الثالث: علاقة التنمية بالأمن ومفهومه	86
المبحث الثاني: التنمية والحكم الراشد في الجزائر	88
المطلب الأول: واقع وآليات تحقيق الحكومة في الجزائر	88
المطلب الثاني: واقع مؤشرات التنمية في الجزائر	95
المطلب الثالث: معوقات التنمية في الجزائر	103
خاتمة الفصل الثالث.	107
الخاتمة العامة.	109
قائمة المصادر والمراجع.	113

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإطار النظري للحوكمة التنمية ، و كذا البحث في علاقة و تأثير النظام الرشيد و مساهمته في الدفع بعجلة التنمية داخل البلاد ، من خلال تجسيد مجموعة من الآليات و التي تتمثل في المشاركة، المحاسبة ، الشفافية...إلخ و ذلك بمشاركة جميع الفواعل (الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) ، حيث خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن الحكم الراشد أصبح مطلبا أساسيا و شرطا ضروريا لتحقيق التنمية ، كما تقف الدراسة على واقع التنمية و الحكم الراشد في الجزائر و جهود الدولة في ترسيخ آلياته و التعرف على الوضعية التنموية السائدة و أهم معوقاتها.

الكلمات المفتاحية:

التنمية ، الحكم الراشد ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني ، الحكومة ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، مؤشرات التنمية .

Résumé :

Leprésente étude consiste à l'étude et l'analyse de concepts de gouvernance et du développement et à préciser de façons concrete la problématique relationnelle qui ces deux concepts, Aditivement,l'étude a pour objective déclaicir la contribution de la gouvernance sur le développement à travers la mise en place de lensemble des mécanismes qui se caractérise par la participation et la transparence essentiellement de tous les acteurs et les agents économiques que se soit l'état,secteurprivé,ousocieties civile.

Enfin l'étude a permet de relater l'éxperience de l'Algerie en matiére de gouvernance et ces impacts sur le développement , ou des efforts ont été deployes dans le sens.

Mots– clés :

Le développement , la bonne gouvernance , le gouvernement , le secteur privé , la société civile , la démocratie , les droits de l'homme , les indices du développement .